

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك الجزائرية

تحت إشراف الأستاذة:

هني أمينة

مقدمة من طرف الطالبة:

حديد ومريم

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوعبد الله ودان	أ- أستاذ محاضر	مستغانم
مقررا	أمينة هني	أ- أستاذة محاضرة	مستغانم
مناقشا	بومدين بلعياشي	أ- أستاذ محاضر	مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2018

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن تسعة أشهر وغمرتني بحنانها وكانت سنداً لي في دربي وعانت الحلو والمر حتى أوصلتني إلى ما أبغي إلى أعلى ما أملك في الوجودأمي.

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة لله إلى أعز ما عندي.....أبي.

إلى كل من قاسموني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتهم.
إلى أخي يوسف.
إلى أخواتي: إيمان، فاطمة الزهراء.

والى كافة الأساتذة اللذين كانوا لي سنداً في تقديم هذا العمل المتواضع.

مريم

تقدير وتشكر

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا
الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام
عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك عظيم.

جرت العادة أن يكون كل وراء إعداد وبحث أشخاص منهم من
يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم
بتشكراتنا الخالصة:

* إلى من لم يتخل علي بنصائحها القيمة وإرشاداته الوجيهة

الاستاذة : الدكتورة هني امينة , وكل اساتذة قسم العلوم الاقتصادية

* إلى كل من مدني مداد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس الموضوعات

	الموضوع
	إهداء
	شكر وتقدير
	فهرس
I	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
4 - 1	مقدمة عامة
	الفصل الأول : إدارة المخاطر البنكية
06	تمهيد
07	المبحث الأول : ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها .
07	المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية وتطورها.
08	المطلب الثاني : تصنيف المخاطر المصرفية
11	المطلب الثالث : تقييم المخاطر البنكية
12	المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي
16	المبحث الثاني : مدخل إلى إدارة المخاطر البنكية .
16	المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر البنكية.
19	المطلب الثاني : عناصر إدارة المخاطر البنكية
22	المطلب الثالث : السياسة الوقائية من مخاطر القروض البنكية.
24	المطلب الرابع : دور لجنة بازل في تسير المخاطر البنكية
26	خلاصة
	الفصل الثاني : القروض المتعثرة في البنوك
28	تمهيد
29	المبحث الأول : الإطار النظري للقروض المتعثرة في البنوك
29	المطلب الأول : ماهية القروض المتعثرة
31	المطلب الثاني : مفهوم تعثر المشروعات والزيائن ومراحله .
34	المطلب الثالث : أسباب تعثر المشروعات والزيائن
35	المطلب الرابع : مخاطر القروض البنكية المتعثرة

38	المبحث الثاني: القروض المتعثرة (الأسباب - المؤشرات - المراحل - الأنواع - واليات معالجة القروض المتعثرة)
38	المطلب الأول: أسباب تعثر القروض
39	المطلب الثاني: مؤشرات ومراحل تعثر القروض
43	المطلب الثالث : أنواع القروض البنكية المتعثرة
47	المطلب الرابع: آليات وأساليب معالجة القروض المتعثرة
52	خلاصة
	الفصل الثالث: إدارة القروض البنكية المتعثرة للبنوك التجارية في الجزائر
54	تمهيد
55	المبحث الأول : إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية
55	المطلب الأول :واقع القروض البنكية في البنوك الجزائرية
57	المطلب الثاني : طريقة ادارة المخاطر البنكية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل
59	المطلب الثالث : فعالية مقررات لجنة بازل لتجنب التعثر البنكي
63	المطلب الرابع : تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بالبنوك الجزائرية
64	المبحث الثاني: واقع القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر
64	المطلب الأول : القروض المصرفية المتعثرة ومخصصاتها في البنوك التجارية في الجزائر
67	المطلب الثاني : دور صناديق ضمان القروض في تخفيض القروض المصرفية المتعثرة
71	المطلب الثالث : دور مركزية المخاطر في تخفيض القروض المصرفية المتعثرة المحتملة
72	المطلب الرابع : سياسة تحصيل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية
77	خلاصة
81-79	خاتمة عامة
86-83	قائمة المراجع
88	الملخص
88	Résumé

❖ قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	تطور حجم القروض المصنفة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2010.	57
(2-3)	حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنوك الجزائرية خلال الفترة 1991 الى 2015	63
(3-3)	حجم القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر	65
(4-3)	نسبة تعثر القروض المصرفية في النظام البنكي الجزائري	66
(5-3)	مخصصات القروض المصرفية المتعثرة	67
(6-3)	تطور تصريحات القروض في مركزية المخاطر	72
(7-3)	يوضح المرحلة الودية لتحصيل القروض المتعثرة.	74
(8-3)	يوضح مرحلة النزاعات لتحصيل القروض المتعثرة	75

❖ قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المخاطر البنكية	09
(2-1)	عناصر إدارة المخاطر	19
(1-2)	أسباب تعثر المشروعات	34
(2-2)	مراحل تعثر القروض	42
(3-2)	معالجة القروض المتعثرة	51

المقدمة

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية في العالم , وتزداد أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي يشهدها المحيط المالي , وتعتبر البنوك احد أهم ركائز النظام المالي والاقتصادي لكل بلد من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات وتسيير تدفق الأموال وإعادة تحويلها نحو مختلف مجالات الاستثمار لكن بجانب مساهمتها في تمويل وتنمية الاقتصاد على المستوى العالمي , ظهرت بالمقابل عدة تحديات من شأنها التقليل من حجم المكاسب والفرص المتاحة , بل قد تهدد استقرار البنك ذاته والنظام المصرفي والمالي ككل , تتمثل هذه التحديات في المخاطر التي تواجه النشاط البنكي .

أوضحت الدراسات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية , سواء في الدول المتقدمة أو النامية , وان المخاطر الائتمانية من أهم أسباب تعثر البنوك .

ومن هنا ظهرت أهمية إعادة ضبط القطاع البنكي العالمي من خلال إعادة النظر في التشريعات والمعايير المنظمة للنشاط البنكي وبرزت مقررات بازل 3 استكمالا لما جاءت به مقررات بازل 1 و 2 سعيا منها للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي .

تعتبر إدارة القروض المتعثرة لدى الجهاز البنكي مشكلة رئيسية بل يمكن اعتبارها من قضايا الساعة , حيث أن القروض المتعثرة تؤدي إلى تجميد جزء مهم من أموال البنوك بالإضافة إلى تحقيق خسائر للبنوك التي جعلت من القروض المتعثرة محل اهتمامها التي لا بد من محاولة إيجاد الحلول المناسبة والتحكم فيها .

ولقد تعرضت البنوك الجزائرية ولاسيما الوطنية منها خلال السنوات الماضية إلى مواجهة حالات عديدة من القروض المتعثرة لم تكن متوقعا سواء من حيث حجمها او درجة خطورتها وترجع أسبابها الى عوامل عدة سيتم التطرق لها في هذه الدراسة .وقد قامت البنوك بالاحتياط منها عن طريق تكوين مخصصات ومؤونات بمبالغ كبيرة لمواجهة مخاطر عدم السداد.

من خلال ما سبق ذكره ارتأينا أن نسلط الضوء على القروض المتعثرة بطرح الإشكالية التالية :

كيف بإمكان البنوك الجزائرية إدارة قروضها المتعثرة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- 1 - ما هي أسباب تعثر القروض البنكية ؟
- 2 - كيف يمكن تخفيض القروض البنكية المتعثرة ؟
- 3 - هل القروض المتعثرة هي ظاهرة متنامية في البنوك التجارية الجزائرية ؟

✓ فرضيات الدراسة :

من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية :

- 1 - تساهم العوامل والمؤشرات المتعلقة بالبنك في تعثر القروض البنكية .
- 2 - تساهم المعالجة البنكية في تخفيض القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر
- 3 - مشكلة القروض المتعثرة لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية .

✓ أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع إدارة القروض البنكية المتعثرة على مستوى البنوك التجارية في الجزائر كالآتي :

أ - قلة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية من جانب إدارة المخاطر المختلفة واقتصارها على مخاطر الائتمان.

ب - انعدام ثقافة إدارة المخاطر بالبنوك التجارية الجزائرية , حيث أن الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر البنكية يتمثل في محاولة التكيف معها من خلال التحكم فيها والتخفيض من حدتها .

ت - تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل سواء على مستوى البنك أو على مستوى الزبون أو حتى على مستوى الاقتصاد ككل .

ث - التعرف على كيفية معالجة القروض المتعثرة والأخذ بتجارها مستقبلا .

✓ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن نظام مراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها .

تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية, ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لطرق إدارة المخاطر.

التعرف على مفهوم ظاهرة التعثر البنكي وتحديد أهم العوامل والأسباب لها , وصولاً إلى وسائل وطرق معالجتها .

دراسة واقع القروض البنكية المتعثرة في البنوك الجزائرية .

✓ أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة لتأثيرها على البنوك وقد طورت البنوك في مناهجها وبرامج إدارتها للتقليل من مثل هذا النوع من المخاطر فالتقليل من القروض المتعثرة يؤدي الى زيادة القروض التي تساهم في تمويل الاستثمار، بالتالي زيادة فرص العمل وزيادة الناتج المحلي .

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيق أهدافها , إذ قد يؤدي عدم القدرة على إدارة المخاطر إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق أهدافها الإستراتيجية .

✓ هيكل الدراسة

لحل الأشكال وبلوغ الأهداف المرجوة من البحث تم رسم حدود لهذا الموضوع وفق خطة تتضمن ثلاثة فصول , نتناول في الفصل الأول محورين أساسيين : الأول يتمثل في دراسة ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها , أما الثاني فسيخصص في إدارة المخاطر البنكية .

أما الفصل الثاني فيتمحور حول محورين هما: الأول يمثل الإطار النظري للقروض المتعثرة في البنوك أما الثاني يتضمن القروض المتعثرة: (الأسباب – المؤشرات – المراحل – الأنواع – آليات المعالجة) . أما الفصل التطبيقي فيتضمن إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر, ومدى اعتماد لجنة بازل لتجنب التعثر البنكي .

✓ حدود الدراسة

سوف نقتصر في تناولنا لموضوع الدراسة :
الإطار المكاني: البنوك التجارية الجزائرية
الإطار الزماني : الفترة الممتدة من 2009-2014.

✓ المنهج المتبع

للإلمام بالموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي , حيث يبدو المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة إما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه المنهج التحليلي من خلال تحليل وضعية البنوك الجزائرية في إدارة القروض المتعثرة .

✓ الدراسات السابقة

لأشك أن موضوع إدارة المخاطر البنكية الذي كان محل اهتمام الكثير من المحللين والباحثين ، مستوحى من دراسات سابقة كان أغلبها منصبا على التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي للزبون.

- دراسة حفيان جهاد (2011-2012) : "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية – دراسة استيعابية في مجموعة البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة" 2012 ، وقد تطرقت الباحثة إلى إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية مع التركيز على حالة الجزائر، بالإضافة إلى أهم المستجدات التي طرأت على القطاع المصرفي (القواعد الاحترازية) ومدى مواكبة القطاع المصرفي الجزائري لهذه المستجدات، وقد توصلت الباحثة إلى أن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده،
- دراسة جمال احمد حسين أبو عبيد (2003) بعنوان القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية "الأسباب والآثار والحلول الممكنة" دراسة تحليلية : هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القروض المتعثرة وتحليل تطور هذه المشكلة لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1992-2001) وإلى تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات المصرفية ، كما حاول الباحث من خلالها تحديد أهم العوامل التي ساعدت على تطور ونمو هذه المشكلة ، وقد توصل إلى أن القروض المتعثرة تمثل ظاهرة متنامية لدى البنوك التجارية الأردنية وان الأساليب المتعلقة بالبنك جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة تليها مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترضين ثم الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية ، حاول الباحث دراسة هذه المشكلة لدى خمسة دول تمثل أنماطا اقتصادية مختلفة للاستفادة من تجاربها في مجال معالجة هذه المشكلة ، إلا أنه توصل إلى صعوبة مقارنة مشكلة القروض المتعثرة بين الدول المختلفة سواء تمت هذه المقارنة بمقياس حجم القروض المتعثرة أم بمقياس نسبتها من إجمالي حجم القروض ، وذلك بسبب اختلاف أسلوب التعامل مع هذه القروض بين دولة وأخرى ، لأن الدول التي توجد بها شركات إدارة موجودات ونشاط لبيع القروض المتعثرة ستظهر مشكلة القروض المتعثرة في دفاتر بنوكها اقل من حجمها الحقيقي .

الفصل الأول

إدارة المخاطر البنكية

تمهيد	
ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها	المبحث الأول
مدخل إلى إدارة المخاطر البنكية	المبحث الثاني
خلاصة	

تمهيد :

إذا كانت الصناعة المصرفية تعد أكثر من الصناعات التي تنطوي على المخاطر فقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك، حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية وغيرها. وبالتالي أصبح من الضروري وجود متابعة دقيقة من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعالة لحماية البنوك من المخاطر الحالية والمستقبلية .

وعلى هذا الأساس تولدت الحاجة إلى إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي المحلي كمعايير عالمية، وهو ما يمثل اهتمامات المنظمات الدولية وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية، وكذلك من أجل تعميق ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر مع ضمان استقرار النظام المالي في ضوء المستجدات الحاصلة على مستوى البيئة المصرفية العالمية . وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى إدارة المخاطر البنكية ومن خلال دراستنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها .

المبحث الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر البنكية .

المبحث الأول : ماهية المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها .

مع التسليم بان المخاطرة أمر طبيعي فيما يتعلق بممارسة الوضعية البنكية , إلا أن ذلك لا يعني إغفال الدراسة العلمية والالتزام بالحيطه والحذر لضمان البقاء والاستمرار, ومن اجل توضيح هذه النقطة سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المخاطر البنكية ومختلف تصنيفاتها .

المطلب الأول : مفهوم المخاطر البنكية وتطورها.

تتعرض البنوك وفقا لطبيعتها نشاطها لمخاطر عديدة ومشتبهة , لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها , وسنحاول في هذا المطلب بيان مفهوم المخاطر البنكية والوقوف عند أهم محطات تطورها .

1/ البيئة المصرفية ونشأة المخاطر¹

إن ما يميز البيئة البنكية خلال فترة السبعينات هو الاستقرار الذي كان نتيجة تضافر عدة عوامل ساعدت على تحقيقه , فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني , والعمليات المصرفية التجارية كانت تقوم أساسا على تجميع الموارد والاقتراض , كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق معتبرة ومستقرة , فضلا عن إن الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها , هذا بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة .

أما ابتداء من مطلع الثمانينات سجلت موجات من التغيير الجذري في صناعة الأمر الذي أدى إلى اتساع وتنوع المنتجات والخدمات البنكية , وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية , كما نشط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة , حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقة الائتمان والمشتقات بمعدل سريع , كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة وتناقصت الحصص السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة .

إن موجات التغير المسجلة آنذاك ولدت المخاطر البنكية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال , وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية² بعبارة أخرى : إن زيادة حدة المخاطر بشكل كبير في العصور الحديثة يرجع أساسا إلى أمرين

¹ - طارق عبد العال حماد , " إدارة المخاطر , أفراد , إدارات , شركات , بنوك " , الدار الجامعية , القاهرة , 2003 , ص 194 .

² - أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية " الملامح الأساسية لإتقان بازل 2 والدول النامية " صندوق النقد العربي , أبوظبي , 2004 , ص 07 .

مرتبطتين بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما :زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية , وزيادة معدلات الترابط . والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى .
والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى.

2/ مفهوم المخاطر البنكية

يمارس البنك بشكل عام المتاجرة بالمال , حيث يركز نشاطه على قبول الودائع ومنح الائتمان وهو بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك ذوي الحاجة إليها , وبالنظر إلى طبيعة نشاط البنك نجد أن المخاطر مفهوم لصيق بالعمليات البنكية وملزم لها , حيث يقصد به احتمال أن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ , بما يعني أن المخاطر تتعلق باحتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه.

وعموما فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر , واختلفت باختلاف البيئة التي ينتهي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة , والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه , وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :

التعريف الأول: " تعرف المخاطر بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة " ¹

التعريف الثاني : " الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا " ²

التعريف الثالث: " المخاطر هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدراً أو المتوقع " ³

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فعلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين

المطلب الثاني : تصنيف المخاطر المصرفية

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك . فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث، مثلما يوضحه الشكل رقم (1-1) الموالي:

¹ - نبيل حشاد, "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية", موسوعة بازل 2, الجزء الثاني, 2005, ص22.

² - طارق عبد العال حماد, "دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية", المكتب العربي , القاهرة, 2000, ص260.

³ - محمد صالح الحناوي , "الإدارة المالية والتمويل", ورقة عمل , جامعة عين شمس , القاهرة , 1999 , ص230.

الشكل رقم (1-1): المخاطر البنكية



المصدر: نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، موسوعة بازل II، الجزء الثاني، 2005، ص 21.

أما من الناحية العلمية فقد صنف المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسيين هما:

1-التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية

وفقا لهذا المعيار صنف المخاطر إلى نوعين هما: المخاطر النظامية (أو العامة) والمخاطر غير النظامية (أو الخاصة) .

1-1-المخاطر النظامية

تعرف المخاطرة النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات¹.

وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مصدرا للمخاطرة النظامية، حيث يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بالتنوع لأنها تمس اقتصاد الدولة ككل.

2-1- المخاطر غير النظامية

وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة. وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك، وبالتالي فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

$$\text{المخاطرة الكلية} = \text{المخاطرة النظامية} + \text{المخاطرة غير نظامية}$$

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. كما أنه يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية عن طريق التنوع، وهو ما لا يسمح به في حالة المخاطرة النظامية.

2-التصنيف على أساس مصدر الخطر

وفقا لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما: المخاطر المالية ومخاطر التشغيل (العمليات).²

¹ - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

² - حسام عطية عبد المقصود، "أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية"، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص.ص 77-78.

1-2 المخاطر المالية

المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلاً. أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة. بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلق خسائر قابلة للمقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما:

- قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
 - قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية:
- نتيجة موجبة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة.
- نتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماماً للقيمة المتوقعة.
- نتيجة سالبة: حينما تكون قيمة الخطر الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة.

ومن أهم المخاطر المالية المصرفية نجد المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر التضخم ومخاطر محفظة الأوراق المالية... الخ.

2-2 المخاطر التشغيلية: المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية. كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أو عدم احتوائهم لأداب وأخلاقيات المهنة. نستنتج مما تقدم أن تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك دليل على تنوع أنشطتها واتساع نطاقها. كما أن معرفة تلك المخاطر يتطلب من البنوك تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهذا سواء تعلق الأمر بالمخاطر المالية أو المخاطر التشغيلية.

المطلب الثالث: تقييم المخاطر البنكية

تنطوي جميع الجوانب المتعلقة بالبنوك على درجات متباينة من المخاطر كما سبق أن ذكرنا وبالتالي من الخسائر المحتملة. ويأتي على رأس القائمة من حيث حجم المخاطر النشاط الائتماني والالتزام بالقوانين السارية ثم يليها سعر الفائدة والسيولة، وتنتهي القائمة بنظام التشغيل والإستراتيجية والذين يحظيان بأقل درجة من المخاطر. على أن درجات المخاطر تختلف داخل كل نشاط، فمثلاً ينطوي الائتمان العقاري لأغراض تجارية على مخاطر أكبر من الائتمان لأغراض الإسكان، كما يتضمن التعامل في الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري على مخاطر أكبر من الأوراق المالية المضمونة من الحكومة. ويجب عند تقييم مخاطر أنشطة البنك دراسة العناصر التالية¹:

- التطورات التي تطرأ على الصناعة واتجاهات التكنولوجيا والتشريعات والمنافسة.

¹ - نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص22.

- الربحية الحالية والمتوقعة للصناعة الحالية.
- هيكل إيرادات البنك ومدى تقلبه.
- الوضع الاقتصادي والمرحلة الحالية ودورة العمل.
- التوقعات الخاصة بالمستقبل طبقاً لتقارير المؤسسات الدولية .

ويمكن القول أن الصناعة المصرفية تكون عالية المخاطر عندما تعاني إيرادات شديدة التقلب والتعرض الدائم لتغيرات في النشاط الاقتصادي أو أسعار الفائدة أو التغيرات السريعة في الأسعار أو فنون الإنتاج أو تفضيلات العملاء. على الجانب الآخر، فإن الصناعة المصرفية منخفضة المخاطر لا تخدم كثيراً تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك أو استقرار إيراداته أو سمعته. جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقه وصفيه بصوره منتظمة , وحيث أمكن يتم التقييم بطريقه كميه ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة . يرى الباحث بان قياس المخاطر بشكل كمي يسهل ويبسط فهم المخاطر واستيعابها الأمر الذي يمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار المناسب .

-المراجعة المستقلة

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فاعليه أنشطه أداره المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فاعليه إطار أداره المخاطر . يرى هنا الباحث بان القائمين على أداره المخاطر يجب أن تتوافر لهم الاستقلاليه والسلطة والصلاحيه والخبرات الكافية لتقييم المخاطر والتأكد أيضا من الأشخاص الذين يتخذون القرارات ليس هم الذين يقيمون المخاطر .

-التخطيط للطوارئ

يجب أن تكون هنالك سياسات وعمليات لأداره المخاطر في حاله ألامزمات المحتمل حدوث والظروف الطارئة و الغير العادية ويجب أن تختبر جوده هذه السياسات والعمليات . ويرى الباحث بان البنوك يجب أن تضع خطه شامله لجميه أنواع المخاطر المتوقعة وأيضا بضرورة مراجعه خطه الطوارئ بشكل مستمر وتحديثها .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في مخاطر العمل البنكي

مر سير الهنوك التجارية منذ بداية السبعينات عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة، والتي يتوقع لها أن تستمر لسنوات أخرى قادمة . وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها أثارا مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداه . وكان من بين التغيرات التي تركت أثارا مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي:

1/ التغيرات المؤثرة على مخاطر العمل البنكي

1-1/ التغيرات التنظيمية والإشرافية:

فقد فرضت العديد من الدول الكثير من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية لتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع المصارف على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة، مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول المخاطرة ورأس المال، ومثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، الأمر الذي كان له آثار إيجابية في المخاطر¹.

2-1/ عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار أسعار الفوائد، والذبذبة الشديدة في أسعار العملات التي حدثت على أثر انهيار اتفاقية (Bretton Woods)، إلى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى، خاصة المتعددة الجنسية منها، إلى الأسواق المالية، إما لتفادي الخسائر المستقبلية التي قد تنتج عن مثل هذه الذبذبات، أو لتحقيق أرباح منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة المنافسة في تلك الأسواق. كما أدى عدم الاستقرار، والحاجات التي نتجت عنها، إلى ابتداء المصارف (مثل هذه الشركات) العديد من أدوات التغطية المستقبلية. وقد كان إبداع المصارف في هذا المجال، وتطويرها دوائر متخصصة في الهندسة المالية، دليلاً على براعة المؤسسات المصرفية، وقدرتها على التعامل مع المتغيرات. لكن هذا الإبداع نفسه أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى خاطر المصارف.

3-1/ المنافسة:

من مزايا المنافسة إجبارها المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أنها تقوم بمكافأة الأفضل بين المتنافسين. ولا شك في أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل، لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى حدود قصيرة.

4-1/ تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية

تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها، أضاف إلى مخاطر العمل المصرفي. وقد كان الخطر الذي واجهته المصارف، التي تعهدت بتغطية إصدار أسهم شركة BP بمبلغ 1.5 مليار جنيه إسترليني، عندما انهارت السوق المالية العالمية في يوم الاثنين الأسود 1987/10/09، أوضح مثال على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

5-1/ التطورات التكنولوجية:

من العوامل التي أثرت إيجابياً في تعرف مخاطر العمل المصرفي، وقياسه، وإدارته، التطورات في تكنولوجيا المعلومات التي كان من نتائجها المباشرة زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها، وإدارتها بطريقة أفضل، إلى جانب تمكينها من إدخال منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني، وإدارة النقد.

¹ منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستقدام التوريق والمشتقات المالية"، (مكتبة الاسكندرية بدون سنة نشر) ص5.

إلا أن هذه التطورات خلقت، في الوقت نفسه، مخاطر جديدة، مثل مخاطر تصفية الدفعات (Settlement Risk). التي كانت ثمرة استعمال أنظمة الدفع الإلكتروني.

2/ مصادر الخطر في المصارف التجارية وأنواعها.

1-2/ مصادر الخطر في المصارف التجارية¹:

تواجه المصارف بالمخاطر لأسباب تنتج، إما عن عناصر في جانبي ميزانيتها، مثل نوعية محفظتها من الاستثمارات والقروض، أو عن طلب مفاجئ على سحب كميات كبيرة من الودائع، أو لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية، أو نتيجة هذه العوامل معا. ومع أن سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائما محط اهتمام الإدارة، والأجهزة الرقابية، والسلطات المالية والنقدية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة على مدى السنوات، لكن لوحظ مؤخرا تزايد كبير في الاهتمام بسلامة المصارف، خاصة في مطلع الثمانينات التي بدأت تشهد تزايدا مهما في حالات إخفاق المصارف خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك الكثير من الشواهد في التاريخ المصرفي المعاصر على إخفاق العديد من المصارف التجارية، وقد أثبتت الدراسة العملية للعديد من حالات الإخفاق أن العامل المشترك فيها كان الخطأ في تعرف المخاطر وتقدير مداها، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الإخفاق الذي سبب الكثير من الخسائر للمودعين والمساهمين، وللاقتصاد القومي. ومن أهم الأمثلة المعاصرة على إخفاق المصارف ما يأتي:

-/ إخفاق بنك (BANK HAUS HERSTATT): في ألمانيا عام 1974، الذي سبب أزمة كبيرة في سوق الدولار الأوروبية (على رغم صغر حجمه) وذلك بسبب عدم قدرته على إعادة الأموال التي اقترضها من سوق ما بين المصارف نتيجة خسارة كبيرة في سوق العملات الأجنبية، الأمر الذي أثر في قدرة المصارف المقرضة له على الوفاء بالتزاماته. وتعكس هذه الحالة المخاطر التي قد يتعرض لها أي مصرف، إذا لم يهتم بكيفية ما يودعه من أموال لدى المؤسسات المالية الأخرى وكميته. ومن الآثار التي ترتبت على هذه العملية توجه العديد من المصارف لإيداع أموالها لدى المصارف الكبيرة، الأمر الذي ترك المصارف الصغيرة دون مصادر على رغم دفعها لفوائد عالية لذلك.

-/ إخفاق بنك (THE PEN SQUIRE BANK): كان إخفاق هذا المصرف نتيجة دخوله سوق التمويل النفطي، متأثرا بالتوجه العام إلى هذا القطاع بسبب ربحيته العالية. وقد كان من نتائج الإقبال الشديد على هذا القطاع قبول المصارف الداخلة إليه بمخاطر أعلى من المعتاد، الأمر الذي أثر فيها سلبيا عندما تأثر القطاع بانخفاض أسعار النفط منذ نهاية عام 1982.

¹ G.Cuvittar & MA.Amazith: Audit et inspection bancaire- Extrait -, Revue SNC, N°14,1997,Page 29.

وعند دراسة أسباب إخفاق هذا المصرف، تبين أنها تعود إلى المخاطر الآتية:

- عدم كفاية نظام الرقابة.
- تركيز القروض في قطاع واحد.
- تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء الحدود المقررة بموجب الأنظمة.
- منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.
- ضعف التوثيق القانوني للقروض.
- عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

-/إخفاق بنك (JOHNSON MATHAY BANKER). في بريطانيا عام 1984 ، الذي كان إخفاقه نتيجة نوعية محفظة قروضه، التي كان من بين أسبابها سوء سلوك موظفيه في عمليات الإقراض.

-/إخفاق المصرف السعودي الفرنسي، ومصرف المشرق مؤخرًا.

لقد تم احتواء جميع حالات الإخفاق السابقة بمبادرات حكومية حماية للمودعين، ولمنع انتشار الآثار السلبية إلى المصارف الأخرى، على رغم الكلفة المرتفعة التي تم تحملها في بعض الحالات. وتؤكد الأمثلة العملية السابقة على الإخفاق أن مصادر الخطر على المصارف قد تكون نتيجة لبنود داخل الميزانية أو خارجها . لذا، سيتم تناول المخاطر ضمن الميزانية والمخاطر خارج الميزانية بشكل سريع، قبل البدء بالإشارة إلى المخاطر العامة للعمل المصرفي، ولو كان ذلك على حساب التكرار أحيانًا.

المبحث الثاني: مدخل إلى إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر هي عملية منطقية تتضمن عدة مراحل. تتمثل المرحلة الأولى في تحديد وتعريف المخاطر، وهنا تبرز أهمية وظائف مختلفة تعد المفتاحية من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في عملية إدارة المخاطر. إلا أن العامل الرئيسي يبقى يتمثل في ضرورة وجود بيئة ملائمة ومؤمنة بثقافة ونظام فعال للرقابة الداخلية.

المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر البنكية.

إن إدارة المخاطر في البنوك أصبحت من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل. لذلك، سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم عملية إدارة المخاطر وعرض أهم التعاريف والرؤى التي تناولت هذا المصطلح، وأهمية إدارة المخاطر.

1-/- مفهوم إدارة المخاطر

تعبّر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها. فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله. وبالتالي، فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثاً عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة¹. أما الدائرة المنوطة بإدارة المخاطر فتكون هي المسؤولية عن وضع الإجراءات والسياسات الهادفة إلى الحد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك، أو تسعى لتخفيض الآثار السلبية لهذه المخاطر إلى الحدود المقبولة والمعتمدة من الإدارة العليا بهدف تقليل الأخطاء أو المفاجآت أو تقليل تفويت الفرص أو تسريع القدرة على التكيف مع التغيرات².

وعليه، فإن إدارة المخاطر هي محاولة البنك التقليل من الخسائر المحتملة، أو تجنب الوقوع فيها، وذلك من خلال أدوات ووسائل مختلفة وبأقل التكاليف.

فهناك من عرف إدارة المخاطر بأنها: "تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".

نستنتج من خلال هذا التعريف، أن مراحل إدارة المخاطر تتلخص في النقاط التالية:

اكتشاف المخاطر المحتمل حدوثها.

تحليل هذه المخاطر بقصد تحديد نوعها.

قياس درجة احتمال تحقق هذه المخاطر.

اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها.

¹ Joël Bessis, Risk Management in Banking , 2nd Edition, wiley-Sons, 2002,p.p. 30 – 35.

² - أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ص 55.

إن هذا التعريف يحصر إدارة المخاطر في كونها منهج علمي من خلاله يتم تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.

أما التعريف الثالث فيرى بأن إدارة المخاطر هي عبارة عن إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح.¹

مما سبق، تتجلى لنا أهداف إدارة المخاطر المصرفية بشكل مباشر في: السهر على عدم حدوث أخطاء كبيرة، وتجنب حدوث المفاجآت، وعدم تفويت الفرص البديلة وتسريع عملية التغير، والتي تتحقق من خلال تعظيم العائد وإبقاء المخاطر في حدها المرغوب، وتعريف العاملين والمتعاملين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها، والمحافظة على مستوى المخاطر ضمن الإطار العام الموافق عليه من قبل الإدارة العليا. بالإضافة إلى العمل على تحقيق التناسب بين تحقيق رأس المال والموارد مع مستوى المخاطرة والوصول إلى قرارات تحمل المخاطر بشكل واضح ومفهوم، والمحافظة على الاستقرارية والنمو.

2- أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها. وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي:

- أداة لتنفيذ الإستراتيجية: تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة. وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الإستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.
- تنمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء. وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة. فإذا لم يقيم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يحبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر. ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح

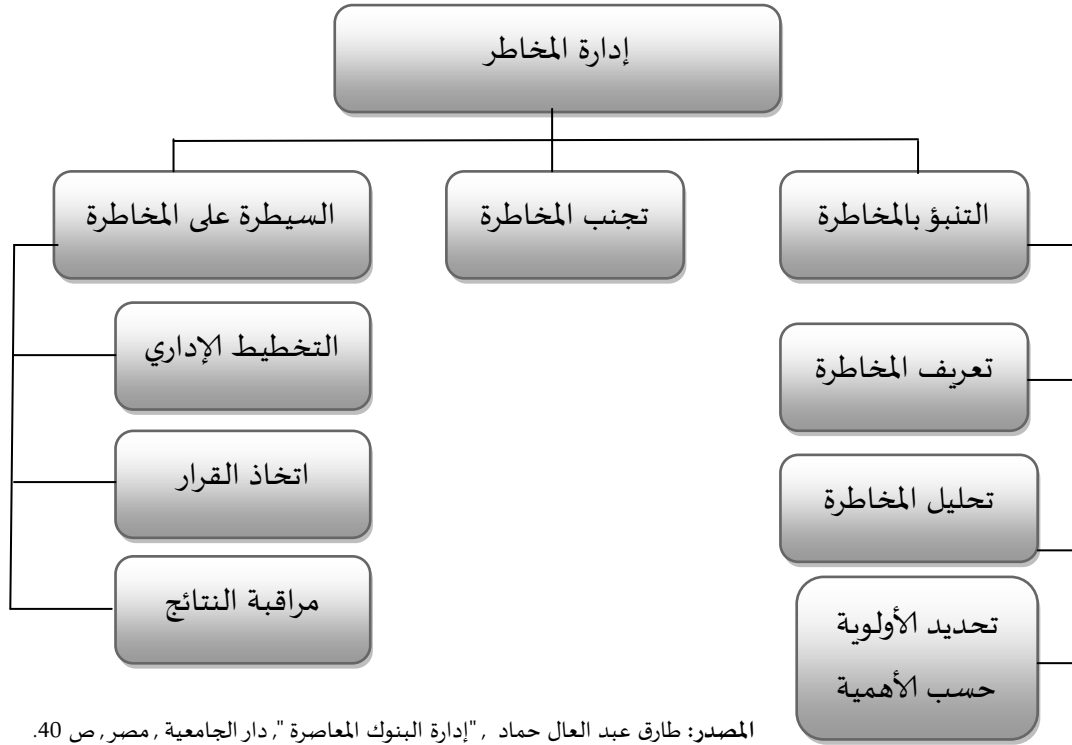
¹ -سمير عبد الحميد و رضوان حسن، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر"، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص 205.

- الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع. إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي:
- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم.
 - كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع.
 - مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.
 - أداة لاتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار.
 - المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال.. كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.
 - رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل. ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.
 - إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر. ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها. وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

المطلب الثاني : عناصر إدارة المخاطر البنكية

تتم عملية إدارة المخاطر المصرفية من خلال تضافر مجموعة من العناصر يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) : عناصر إدارة المخاطر



المصدر: طارق عبد العال حماد ، "إدارة البنوك المعاصرة" ، دار الجامعية ، مصر، ص 40.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وتحليلها بل يتعداها إلى التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج. وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:

- التحليل، اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات.
- الإدارة العملية للمخاطر.
- مراقبة المخاطر.
- إعداد التقارير بالمخاطر.

1/ التحليل، التقرير وتخطيط الترتيبات

تحاول إدارة المخاطر جمع المعلومات الممكنة وإعداد التقارير اللازمة إذا كانت المخاطرة غير متوقعة. وتشمل هذه التقارير على خطة تركز على المراحل المتبعة في إدارة المخاطرة المعنية والاستعداد لها في حال تفاقمها.¹

¹ - محمد توفيق عمرو، "إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي: نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006، ص 44.

1-1 / تحليل الخطر: ويقصد به تحليل المتغيرين التاليين والتساؤل عنهما:

لماذا تلوار حدوث الخطر جد مرتفع؟ هل من الممكن تقليصه أو تدنيته؟ ما هي الترتيبات المطلوبة لذلك وما هي تكلفتها؟ لماذا نتائج الحدث تظهر جد مرتفعة؟ وهل ممكن تدنيه أو تقليص المبلغ؟ بأي ترتيبات وبأي تكلفة؟

ووفق الإجابة المترتبة عن هذا التحليل، يمكن اتخاذ المقاييس والترتيبات اللازمة مثل: تعزيز الرقابة الداخلية من أجل التطبيق السليم والدقيق للسياسات والإجراءات، وضع إجراءات جديدة للرقابة، تطوير أدوات تسيير جديدة، تغيير السياسة التجارية... الخ

2-1 / درجة قبول الخطر: إن الخطر يمكن أن يرفض باعتباره غير مقبول. كما أنه يمكن أن يكون مقبولا لأسباب عدة منها:

- عدم أهمية الأثر المترتب عن الخطر.
- الخطر هو مصدر للربح.
- الخطر لا يمكن تجنبه ولا مفر منه.
- كما يمكن قبول الخطر ولكن وفق حدود معينة.

إن القرار الأول يتمثل في تحديد درجة قبول الخطر وذلك على أساس النتائج التي يمكن أن تنجر عنه وبالتالي يمكن في هذا الإطار، توظيف ثلاث مقاربات لقبول المخاطر وهي:

- مقارنة التكلفة/ الربح.
- مقارنة الضمان المطلق.
- المقاربة المختلطة.

فإذا كانت مثلاً قيمة الخسائر المترتبة عن عجز المقترضين غير مقبولة (غير مرضية) مقارنة بالنواتج أو الإيجابيات المترتبة عن هذه العملية، يجب تحليل المتغيرات التي تحدد هذه النتيجة السلبية وهي:

- فإذا تبين أن معدل العجز المقدر هام، بعبارة أخرى أن احتمال العجز أو النسبة بين عدد العاجزين عن السداد وعدد القروض تكون مرتفعة، هنا يجب معرفة الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع، والتي يمكن إرجاعها إلى¹:

- رداءة سياسة انتقاء القروض.
- سوء تطبيق سياسة الإقراض.
- التركيز على قسم أو جزء م خطر.
- الوضعية الاقتصادية غير ملائمة.

¹ - نبيل حشاد، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 24-25.

- أما بالنسبة للخسارة عند العجز فأهميتها يمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

- عدم تطبيق سياسة الضمانات.
- عدم كفاية الضمانات المطلوبة.
- ضعف وظيفة المنازعات.

- في حين يمكن إرجاع ضعف العمولات والفوائد المحصلة من المحفظة إلى عدم تطبيق سياسة التسعير، تسعير جد ضعيف، منافسة،... الخ.

في الأخير، وبعد التحليل والتشخيص، يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة وتقدير تكلفتها، ومن ثمة اتخاذ القرار المناسب وتخطيط الأنشطة اللازمة لذلك.

2- الإدارة العملية للمخاطر

بعد تحديد الخطر، تقييمه وتحليله تأتي مرحلة التسيير التشغيلي له، حيث يتم وضع الخطط والإستراتيجيات حيز التنفيذ. ويتم تطبيق التسيير العملي للمخاطر من خلال وحدة محددة ومعينة بدقة لهذا الغرض، مثل: قاعة الأسواق بالنسبة لمخاطر السوق، مديرية الالتزامات بالنسبة للقروض، تحليل الأصول و الخصوم.

أما فيما يخص الخطر التشغيلي فتوجد صعوبة في تحديد الجهة أو الوحدة المختصة في إدارته، وذلك باعتباره موجود في كل الوحدات. ويتوجب على مسؤولي مختلف هذه الوحدات أن يكونوا واعين بأهمية الدور المنوط بهم في تسيير هذا النوع من المخاطر في إطار الإجراءات والسياسات المسطر.

3- مراقبة المخاطر

إن متابعة الخطط، وبشكل عام مراقبة المخاطر وحدودها، تعد عنصرا أساسيا وهاما في إدارة المخاطر. فيجب مراقبة السياسات والحدود المطبقة بشكل دائم وذلك لضمان احتمالها، أما في حالة تعارضها أو عدم احتمالها، يجب إقوارها والوقوف عند الأسباب والنتائج المترتبة عنها. يضطلع بمهمة هذه الرقابة أجهزة الرقابة "المستوى الأول والثاني"، وهم: المديرون، وحدات رقابة متخصصة في الوكالات، مديرية الالتزامات،... الخ. وتجدر الإشارة أن هيئة التدقيق الداخلي غير ملزمة بهذا النوع من الرقابة الدائمة لأن دورها يتلخص في ضمان فعالية الجهاز بشكل دقيق.

4- تقرير المخاطر

إن نظام التقرير هو النتيجة المنطقية لكل عملية. فنتائج تسيير المخاطر تقيد في تقارير توضح وتعكس العناصر المفتاحية بشكل شامل وتحليلي مثل: قيمة المخاطر، المردودية، التجاوزات... الخ. أما محتوى ومستوى التفصيل والتدقيق فيتوقفان على الجهة المختصة: كالمسؤول التشغيلي أو الوظيفي، لجنة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

ويتم إعداد التقارير من طرف مختلف الوحدات المنوطة بتسيير المخاطر، حيث تجمع في خلية، تدعى خلية إدارة الخطر، لإعداد التقرير الشامل والنهائي الذي يرفع إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. نستخلص مما تقدم أن إدارة المخاطر المصرفية عملية تتم عبر مراحل منظمة ومتكاملة فيما بينها بما يسمح بالتنبؤ بالمخاطر، ومن ثم اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة للتحكم فيها أو التخفيف من حدتها. وبالتالي يمكن النظر إلى إدارة المخاطر من زاويتين، هما:

- الإدارة الوظيفية: بما تتضمنه من تحديد، تحليل، قياس، حدود، مراقبة... الخ؛
- الإدارة التشغيلية: بمعنى التسيير اليومي للعمليات في إطار السياسات والإجراءات المحددة.

المطلب الثالث: السياسة الوقائية من مخاطر القروض البنكية.

من البديهي أن البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بصفة تامة فينبغي عليه السعي إلى تقليلها قدر المستطاع إلى أدنى حد ممكن وهذا من خلال الإجراءات التالية:

1/ الاستعلام الائتماني

يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة والتفصيلية والشاملة الكاملة حول ما يؤثر على نشاط الإقراض وذلك من خلال البحث والتحري والاستقصاء عن كمية ونوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني، بما يمكن من إجابة عن استفساراته ومسايرة النشاط الإقراضي في كل مرحلة وذلك قبل وأثناء وبعد منح القروض¹. ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نجد:

1-1/ إجراءات المقابلة مع طالب القرض

إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعه المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية فهو ما يساعد مسؤول إدارة القرض على تقسيم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه القرض الممنوح².

2-1/ المصادر الداخلية من البنك

يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار منح القرض خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- علاقة العملية مع البنك.
- الوضعية وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

¹ بهية مصباح محمود صباح، "العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في دراسة تحليلية، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 88.

² كمال رزيق، "تقييم تجزئة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية"، النسخة الرابعة: 5-6 افريل 2012، ص 10.

- التزام العميل بشروط العقد وكفائته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

3-1/ المصادر الخارجية للمعلومات

تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك من المدينين من شأنه أن يساعد على تقسيم حجم المخاطر.

4-1/ تحليل القوائم المالية

هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات في إدارة القرض تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، وهو ما يزود إدارة القرض بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد القرض مع الفوائد¹.

2/ التنبؤ بمخاطر القرض

يجب استعمال البيانات والمعلومات المتحصل عليه في الاستعلام في عملية التنبؤ بمخاطر القرض، أي في التنبؤ بمخاطر القرض، أي التنبؤ باحتمال التعرض إلى التعثر الائتماني مستقلاً الأمر الذي يجعل البنك في صورة أقرب إلى كل تغير جوهري سلبي أو إيجابي عن وضع العميل وتمكينه من اتخاذ القرار المناسب.

3/ المتابعة الإقراضية

مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل و مهما قلت قيمة مبلغ الإقراض الذي يحصل عليه فإنه يضل دائماً معرضاً إلى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بدونه، مما يدفع البنوك إلى المتابعة الدقيقة والشاملة المستمرة على طول فترة القرض لما يحفظ الأداء الائتماني ويحميه من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.

4/ تغطية مخاطر القرض

ينبغي على البنك أن يغطي مخاطر القرض، وذلك من خلال طول الضمان من الذي يعتبر كخط دفاع أخير لحالات الطوارئ غير المنتظرة ولمواجهة الحالات التي تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد.

5/ طلب الضمانات الملائمة

تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة القرض إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمن المناسب وتعد من أهم وأنجح الإجراءات الوقائية لمواجهة عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك وعادة ما يركز البنك على نوعي من الضمانات.

¹ بهية مصباح محمود صباح ، مرجع سبق ذكره، ص30.

6/ ضمانات شخصية

هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض.

ويمكن تلخيص أهم أساليب التي تساهم في الوقاية من مخاطر القروض ومواجهتها في النقاط التالية:

- تقديم ضمانات عينية.
- تقديم كفيل مليء مالياً وذو سمعة جيدة.
- شرط السداد المعجل للتسهيلات في ارتباك أداء المقترض مستقبلاً.
- طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم القرض المطلوب.

المطلب الرابع: دور لجنة بازل في تسيير المخاطر البنكية

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 1974 م بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، بعد إفلاس الكثير من البنوك من بينها بنك Herstatt الألماني، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنبها إخفاقات جديدة بسبب قيامها بعمليات تضاربيه وقد ركزت على خمس جوانب أساسية:¹

- التركيز على المخاطر الائتمانية.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية.
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول.
- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.

من أجل ضمان هذه الجوانب يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية، واحترام نسب الملاءة ولسيولة.

1- النظم الاحترازية

النظم الاحترازية هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان المصرفي، التي يجب على المؤسسات التي تمارس الائتمان احترامها، من أجل ضمان سيولتها وملاءتها لكسب ثقة المودعين.²

¹ - سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المصارف، مصر، 2005، ص 211.

² محمد بن بوزيان وآخرون، "البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق لتطبيق مقررات بازل 3"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 19-21 ديسمبر 2011، الدوحة دولة قطر

تهدف القواعد الاحترازية بشكل أساسي إلى ضمان سلامة النظام المالي والمصرفي على وجه الخصوص، بشكل يمكنه من تفادي الوقوع في الأزمات النقدية والمالية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلد.

إن القواعد الاحترازية تضمن تسويق الخدمات المصرفية واستقرار القطاع وحماية المودعين واستمرار ميكانيزمات الدفع وتستطيع تجميع هذه الأهداف في محورين :

- حماية المودعين.
- الحفاظ على استقرار النظام المالي

ومن هذه النسب التي توصلت إليها اللجنة نسب الملاءة ونسب السيولة.

2- نسب الملاءة

تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها، ونجد فيها نوعين من النسب هما :

1-2- نسبة تغطية المخاطر

وهي ما نعرف بنسبة كوك، وتتمثل في العلاقة بين الأموال الخاصة والأخطار المحتملة جراء القروض التي يقدمها، وقد حددت هذه النسبة بـ 8%.

2-2- نسبة توزيع المخاطر

وتسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مع مجموعة من المستفيدين، والتي لا تتجاوز حد أقصى مثلاً حدد بنك الجزائر النسبة التالية نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الصافية الخاصة بالبنك.

3-2- نسبة السيولة

هذه العلاقة تعرف بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل، حيث تهدف من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أي لحظة من اللحظات، ومن جهة أخرى إلى قياس ومتابعة خطر السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، حيث تكون هذه البنوك مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها، وضمان قدرتها على تقديم القروض للغير في الوقت نفسه تقوم بتجنبها اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تصحيح وضعية خزينتها ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر أو تساوي 100.

خلاصة

إن التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية , واستحداث أدوات مالية جديدة , وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في معظم دول العالم لم يمنع من ظهور العديد من المخاطر, التي أدت بدورها إلى أزمات مالية سواء في الدول النامية أو المتقدمة. حيث أدت هذه الأزمات إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول التي عانت من انكماش وركود اقتصادي حاد.

ومن هنا جاء اقتراح لجنة بازل I للرقابة المصرفية, بهدف تدعيم الملاءة المالية للجهاز المصرفي على مستوى العالم, وإيجاد المناخ المناسب للانتماء والاتجاه إلى تطوير وإدارة المخاطر, لأن البنوك لا تكاد تخلو من حالات تعثر القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات وللتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا . لذلك يجب على البنك أن يكون دائما في صورة لمعرفة مراحل التعثر لأنه كلما اكتشفنا مظاهر التعثر بشكل مبكر كلما كانت قدرة البنك على تجاوز المخاطر ومعالجتها. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

القروض المتعثرة في البنوك

تمهيد	
المبحث الأول	الإطار النظري للقروض المتعثرة في البنوك
المبحث الثاني	القروض المتعثرة: الأسباب المؤشرات-المراحل-الأنواع- آليات معالجة
	خلاصة

تمهيد:

تعتبر البنوك أداة هامة ورئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية , سواء من خلال قيامها بعمليات الإقراض أي الائتمان الذي يوفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية , أو قيامها بتأسيس المشروعات المختلفة , ومن هنا تبدو خطوة تعثر القروض التي تمنحها البنوك , وهو ما ينعكس سلبا على سرعة دوران أموالها المستثمرة والعوائد المحققة منها, وبالتالي سلبيا على أنشطة البنوك .

وتمثل القروض البنكية المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من مواردها نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد أقساطها وعوائدها وعمولاتها, ومن ثم تعريض البنك المانح لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للقروض المتعثرة في البنوك.

المبحث الثاني : القروض المتعثرة "الأسباب - المؤشرات - المراحل - الأنواع- آليات المعالجة "

المبحث الأول: الإطار النظري للقروض المتعثرة في البنوك

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى توضيح الأسس المتعلقة بظاهرة التعثر، وقبل ذلك نعرف التعثر المالي وماهيته.

المطلب الأول: ماهية القروض المتعثرة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى إعطاء مفهوم التعثر المالي وتوضيح أهم المصطلحات المتعلقة بالتعثر المالي بالإضافة إلى مفهوم الفشل، العسر، والإفلاس الذي له علاقة بمصطلح التعثر المالي.

1-/-: المفاهيم المختلفة للتعثر

1-1 الإفلاس:

يقصد به اللحظة التي يتقرر فيها تصفية الوحدة الاقتصادية بالشكل القانوني نتيجة لكونها تعاني من الفشل المالي بشكل شبه أكيد¹.

2-1 العسر المالي : (الفشل المالي)

يختلف مفهوم العسر المالي وفقا لشكل التحليل الذي يمكن استخدامه في تحديد ذلك. إذ يقصد به حالة عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين². ويتخذ العسر المالي مظهرين هما:

-العسر الفني: وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها أكبر من التزاماتها ويعبر عن هذا المفهوم عادة بأزمة السيولة.

-العسر الحقيقي : وهو الموقف الذي تعجز فيه الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة وتكون أصولها أقل من التزاماتها³.

¹ علاء الدين جبل وآخرون، " دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الراغبين"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 31، (95)، 2009، ص 306.

² فاطمة بن شنة، "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص 84.

³ شقيري موسى، "إدارة المخاطر"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ، 2012، ص 127.

3-1 العميل المتعثر:

هو العميل الذي يتوقف على سداد الأقساط أو الفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشاكل مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين في مواعيدها¹.

4-1- الفشل:

يعتبر مصطلحا غير دقيق تماما من ناحية تقديم توصيف واضح للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية كي تعتبر مؤسسة فاشلة. فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية و القانونية لحالات الإفلاس و العسر في المؤسسات. و تجدر الإشارة إلى أنه يجب التمييز بين الفشل الاقتصادي و الفشل المالي.

-الفشل الاقتصادي: في هذه الحال لا تستطيع المؤسسة أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها ، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب و ذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات و خصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها².
-الفشل المالي: وهو ما يهم إدارة الائتمان والذي من خلاله يعجز العميل عن تسديد التزاماته من الأقساط المستحقة وكذلك فوائد هذه الأقساط³.

5-1- التعثر المالي:

يعني نقص العوائد أو توقفها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها كما يقصد به المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل إلى التوقف عن السداد ، ولكي يكون هناك قرض متعثر يمر بالمراحل التالية⁴.

- ديون عادية : لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة.
- ديون معدومة : وهي الديون التي استنفد البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال.

¹ عبد الغني حريزي، "دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، مداخلة حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009، ص 06.

² جهاد حمدي إسماعيل مطر، "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين" (دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010 ، ص 63.

³ إيمان أنجرو، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)"، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007 ، ص 101.

⁴ علي شاهين، جهاد مطر، "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين" (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 25، 2011 ، ص 59.

- ديون متعثرة : وهي تقف وسط ديون البنك العادية والمعدومة.

2- / مفهوم القروض المتعثرة

2-1- المفهوم الاقتصادي للتعثر:

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصاديا، المشروع الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس المال، وبذلك يفقد المشروع المتعثر اقتصاديا مبرر وجوده إن لم يتمكن من رفع معدل العائد على الاستثمار¹.

كما يقصد به المشروع الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال كما يقصد به تلك المشاريع التي لا تكفي عوائدها لتغطية نفقاتها المستحقة رغم زيادة ممتلكاتها عن خصومها.

2-2- المفهوم المصرفي للتعثر:

هي تلك القروض التي لا تدر عائدا، بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة كما يقصد به محاولة العميل أو المدين بصناعة ظروف إقناعية مفتعلة في إدارة مفاوضات إقناعية ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أكبر استفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك².

مما سبق يمكن تعريف القروض المتعثرة على أنها تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه³.

المطلب الثاني : مفهوم تعثر المشروعات والزبائن ومراحله .

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى إعطاء مفهوم لتعثر المشروعات والزبائن ومراحل تعثر المشروعات.

1- / مفهوم تعثر المشروعات .

كثرت وتعددت المفاهيم الخاصة بتعثر المشروعات وان كانت كلها تتمحور حول فكرة واحدة.

¹ مفيد الظاهر وآخرون، "العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 21(02)، 2008، ص 519.

² فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

³ نضال العرييد، "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 23، 2007، ص 282.

المشروع المتعثر: هو ذلك المشروع الذي لا يسدد الفوائد في مواعيدها ولا يسدد الإقساط عند استحقاقها ودائم الطلب في إعادة جدولة أو تأجيل الإقساط وترفض له شيكات على حساباته لدى البنوك الأخرى .

وينتج عن المشروعات المتعثرة القروض المتعثرة (Loan Works out) التي تقف موقفا وسطا بين قروض البنوك العادية والقروض المعدومة والقروض المتعثرة , عبارة عن التسهيلات الائتمانية المختلفة التي حصل عليها الزبون والمشروع ولم يتم بسدادها في ميعادها بأقساطها وفوائدها المتراكمة ولذا تتحول القروض من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة متوقفة , وبمرور الوقت تصبح قروض متعثرة¹.

ويقصد بالمشروعات المتعثرة في المفهوم الاقتصادي تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها , كما يعني تلك التي يقل فيها معدلا لعائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال , ويعد المشروع متعثرا إذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه فيما يعرف بأزمة السيولة وعموما هناك العديد من ظواهر وعلامات التعثر (Warningsings) من أهمها :

- 1-1/ التغيير في إدارة المشروع بشكل مستمر وعلى فترات قصيرة وتنازع الإدارة وعدم القدرة على اتخاذ قرارات جماعية .
- 2-1/ الاختلال في العملية الإنتاجية وزيادة الطاقة العاطلة وغير المستغلة والعمل بطاقة إنتاجية غير اقتصادية أو توقف العمل بالمشروع نهائيا.
- 3-1/ ضعف الطلب على منتجات المشروع وانخفاض القدرة على تعريف الإنتاج .
- 4-1/ الاتجاه إلى تصفية الأصول الثابتة وعدم القدرة على صيانة ما بقي منها بالإضافة الى انتهاء العمل الافتراضي لها وعدم تجديدها .
- 5-1/ تكدس المخزون التام الصنع وضعف معدل دورانه.
- 6-1/ ظهور خسائر متتالية تنسب في تآكل رأس المال وحقوق المساهمين والغير , وتراكم الأعباء التمويلية من فوائد وأقساط للبنوك .
- 7-1/ عجز المشروع عن الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه وعلاماته ارتداد الشيكات والكمبيالات .
- 8-1/ العجز عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنوك وطلب جدولة بعض أو كل القروض .
- 9-1/ الدخول في منازعات قضائية مع المتعاملين مع المشروع أو الغير.
- 10-1/ تغير نشاط الزبون أو المشروع مع التأمل والبحث في أسبابه.

¹ عبد المطلب عبد الحميد , "الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية" , الدار الجامعية الاسكندرية , 2009, ص25.

ثانيا : مراحل تعثر المشروعات .

لعل مفهوم تعثر المشروعات ووجود ظواهر علامات للتعثر يشير إلى أن المشروع المتعثريتحول عبر مراحل مختلفة إلى مشروع مفلسا اقتصاديا أي يعاني من حالة إفلاس اقتصادي يصل إليها من خلال عدد من مراحل هي ¹:

- المرحلة الأولى :وتبدأ من السحب على المكشوف إلى زيادة الأعباء .
- المرحلة الثانية : وهي مرحلة الفشل الاقتصادي , وتتمحور حول عدم قدرة المشروع على تحقيق أرباح أو الوصول إلى صافي ربح اقل من المبلغ المناسب لتغطية المخاطر حيث ان الربحية هي المصدر الرئيسي للسيولة.
- المرحلة الثالثة : وهي مرحلة الإعسار المالي أو التوقف عن الدفع للالتزامات الجارية المستحقة خلال سنة مالية .
- المرحلة الرابعة : وهي المرحلة التي تتعادل فيها القيمة السوقية للمشروع مع مجموع التزاماته, بالإضافة إلى توقفه عن الدفع لالتزاماته الجارية بالكامل .
- المرحلة الخامسة: وهي المرحلة التي تكون فيها القيمة السوقية للمشروع اقل من مجموع خصومه, وهي المرحلة التي يصل فيها المشروع إلى حالة الإفلاس الاقتصادي الكامل.

¹ عبد المطلب عبد الحميد, مرجع سبق ذكره , ص 26.

المطلب الثالث : أسباب تعثر المشروعات والزبائن .

يرجع تعثر المشروعات إلى العديد من الأسباب ليس المجال للخوض في تفاصيلها ونكتفي بالتعبير عنها من خلال الشكل التالي.



عبد المطلب عبد الحميد , " الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية " , الدار الجامعية الإسكندرية, 2009, ص28.

يتضح من الشكل انه إذا كانت الأسباب مختلفة لتعثر المشروعات فان الاهتمام لا بد أن ينصب على تحليل الأسباب التي تخص إدارة جانب عرض الائتمان المصرفي , أي الأسباب التي تتعلق بالبنوك وإدارتها للعملية الائتمانية , حيث يتحدد من خلال هذه الأسباب دور البنوك في إحداث التعثر للمشروعات , وكلما زادت كفاءة البنوك في التقليل من هذه الأسباب والسيطرة عليها كلما أمكن, كلما أدى ذلك إلى تحقيق الكفاءة في التعامل مع احتمالات تعثر العملاء , ولن يأتي ذلك إلا بتشخيص الأسباب وتدريب الكوادر المصرفية على تنمية مهاراتهم وخبراتهم , ليزدادوا قدرة في السيطرة عليها هي وغيرها من الأسباب.

المطلب الرابع: مخاطر القروض البنكية المتعثرة .

يتناول هذا المطلب مشاكل القروض المتعثرة وأسباب مخاطر القروض البنكية المتعثرة .

1-/- مشاكل القروض البنكية المتعثرة .

ويمكن عرض أكبر عدد ممكن من مشاكل القروض البنكية المتعثرة في القائمة التالية :¹

أ-/- مشاكل ترجع إلى الزبائن :

- عدم قدرة الزبائن على السداد في تواريخ الاستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملات المختلفة دون ضوابط.
- بيع المرهونات , مستشفى كبير , بالمزاد وفاء للديون البنكية .
- تدخلا لمدعي الاشتراكي لغرض الحراسة على العملاء المقترضين بدون ضمانات وعدم السداد في تاريخ الاستحقاق.
- استيلاء العملاء على أموال البنوك بدون سداد.
- هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض البنكية المستحقة .
- تحفظ المدعي الاشتراكي على مجموعة الشركات لأحد العملاء الذي حصل على 60 مليون جنيه من البنوك والهروب للخارج.
- إنهاء إشهار إفلاس بعض التجار الذي حصل على 55 مليون جنيه بعد هروبه للخارج.
- خروج بعض أخصائي الائتمان المصرفي عن القواعد المصرفية المعروفة في دراسة ومتابعة الائتمان .
- تمويل البنوك لتجارة العملة في السوق السوداء , وتمويل المضاربة على أسعار العملات وأسعار المعادن.
- القروض المصرفية بضمانات محدودة كالمجوهرات .
- تقديم شهادات مجاملة من العملاء للحصول على قرض مصرفي.
- اختفاء البضائع المرهونة لأحد البنوك بعد تبديل العميل لها .
- دراسات جدوى خاطئة .
- العميل الجاهل والمتردد والمنغلق أمثلة للقروض المتوقعة تعثرها .
- عدم توافر مؤشرات اقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية للاسترشاد بها في تقييم كليات الائتمان .
- عدم استقرار أسواق العملات.

¹ فريد راغب النجار, "ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة", مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين , مؤسسة شباب الجامعة 2000, ص55.

ب-/-المشاكل المصرفية في تعثر القروض .

- عدم كفاية التعليمات والشروط في العقد المبرم .
- عدم قيام بدراسة ائتمانية دقيقة .
- عدم الاستعلام الدقيق على العميل .
- حداثة قسم الاستعلامات بالبنك أو عدم الاستقلالية للقرار .
- ضعف الخبرة لدى بعض العاملين بالائتمان المصرفي .
- عدم طلب البنك ل ضمانات كافية .
- وضع الضمانات في أولوية الأبعاد الاقتصادية للعميل .
- عدم متابعة البنك للعميل أولاً بأول .
- أخطاء في تقديرات الدراسة الائتمانية .
- منح العميل تسهيلات ائتمانية اقل أو أكثر من طاقته .
- عدم توفر نظام المعلومات متكامل بالبنك .
- غياب اتصالات نظام المعلومات متكامل بالبنك .
- اتخاذ قرارات ائتمانية حادة .
- عدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض البنكية .
- غياب الرقابة على الائتمان المصرفي .
- منح القروض المصرفية لاعتبارات شخصية .

2-/- مخاطر القروض البنكية المتعثرة .

ترجع أسباب مخاطر القروض البنكية المتعثرة إلى عدة أسباب نذكر منها¹:

- الاقتصار على التوصيات من شخصيات هامة في منح القروض .
- حصول البنك على ضمانات محدودة وغير كافية .
- التساهل في منح الائتمان بسبب المنافسة بين البنوك .
- ضعف الاستعلامات عن العميل .
- منح الائتمان على أساس القرض والفائدة عند استحقاقها .
- عدم استطاعة العميل سداد القرض والفائدة عند استحقاقها .
- ارتفاع معدلات مخاطر الأعمال للشركة المقترضة مما يؤثر على التدفقات النقدية ثم على السداد .
- ضعف تحليل الائتمان من قبل البنك .

¹ فريد راغب النجار، مرجع سبق ذكره ، ص 105 .

- الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتسويقية المحيطة بكل من العميل والبنك.
- المخاطر: مخاطر الشركات , مخاطر البنك , مخاطر أسعار الفائدة , وهي مخاطر مالية , تجارية فنية , إدارية , سياسية .

ويفيد نشر إحصاءات عن الائتمان المتعثر في الشفافية ونشر الوعي المصرفي والثقافة البنكية التي تقلل في المستقبل من تلك المخاطر والقرارات المؤدية إلى الائتمان المتعثر, ومن أهم تلك المخاطر التي قد تؤدي إلى إفلاس البنوك , تقييد فرص التقدم والنمو والتوسع , القضاء على الصورة الذهنية السليمة على البنك المفلس هو الثقة في النظام المالية والبنكي , كما حدث في مصارف وبورصات جنوب شرق آسيا .

المبحث الثاني: القروض المتعثرة

(الأسباب - المؤشرات - المراحل - الأنواع - واليات معالجة القروض المتعثرة)

من خلال هذا المبحث سوف نوضح أسباب التعثر ومراحله وأهم المؤشرات التي يقوم عليها.

المطلب الأول: أسباب تعثر القروض

تعتبر القروض المتعثرة أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، إذ تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية¹:

- أسباب متعلقة بالبنك.
- أسباب متعلقة بالمقترض.
- أسباب أخرى.

1- أسباب متعلقة بالبنك:

- * عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية).
- * أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة ينبغي أن تتحقق التوازن في الربح والمخاطرة.
- * الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات أي أن يتم تقدير الضمانات بأعلى من قيمتها.
- * عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.
- * السماح للزبون باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه.
- * السماح للزبون باستعمال أموال التسهيل دفعة واحدة.

2- أسباب متعلقة بالزبون:

- * عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل.
- * استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها.
- * التوسع غير المدروس لعمليات العميل الاستثمارية.

¹ .فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص. 62 .

* العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للعميل.¹

* ضعف الإدارة وعدم علميتها.

3-أسباب خارجية:

وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية وهي كالآتي:

-الظروف الاقتصادية: التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

* أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات ، وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.

* اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

-الظروف السياسية: وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك، وكذلك أوضاع الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي إلى تعثره.

-الظروف الطبيعية: وتشمل الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث.

-الظروف التكنولوجية: وأهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد الزبون حصته في السوق.

المطلب الثاني: مؤشرات ومراحل تعثر القروض.

هناك مؤشرات تشير إلى أن مشروعا ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية قد يؤدي إلى عدم استرداد القرض الممنوح، هذه المؤشرات نوجزها فيما يلي:

1- / مؤشرات تعثر القروض.

1-1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك²:

-المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:

* إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.

¹ عمار أكرم عمر الطويل، "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)"، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص52.

² صادق راشد الشمري، "القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسماعيلية، عمان، الأردن، 2009، ص20.

* وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقرض من جهة والأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.

* التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.

- مؤشرات متعلقة بطلبات المقرض:

* تقدم المقرض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

* تقدم المقرض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات.

* الاعتماد بكثرة على القروض القصيرة الأجل.

- مؤشرات متعلقة بالضمانات:

* تراجع القيمة الاسمية للضمانات.

* طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية .

* التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك.

* مؤشرات البيانات المالية للمقرض.

1-2- مؤشرات مستدلة من البيانات المالية للمقرض

- مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية:

* تدهور مركز العميل.

* الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي.

* تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).

* ارتفاع مديونية الشركة.

* انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

- مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج¹:

¹ رضاني زينب، " واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية- " دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 23 .

* تراجع حجم المبيعات.

* تركيز المبيعات على عدد محدد من الزبائن.

* زيادة في المبيعات مع انخفاض الأرباح.

- مؤشرات أخرى غير مالية:

* انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين أو وفاة صاحب المشروع المتضامن المدير صاحب الخبرة بنشاط المشروع.

* استفسار الدائنين على وضعية المؤسسة المتعثرة.

* عدم استجابة ملاك المؤسسة المتعثرة لطلبات البنك بتقديم تقارير دورية عن النشاط، وعدم تسهيل مهمته في البحث والوقوف على نتائج نشاط المؤسسة.

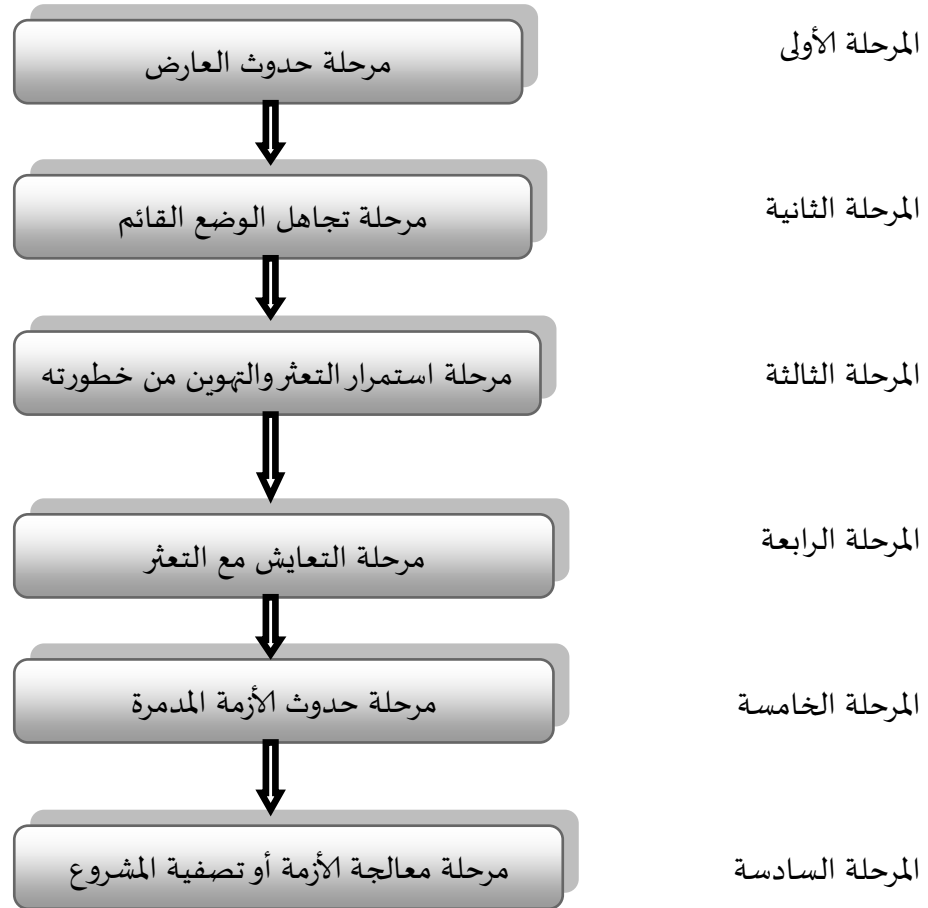
* تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الاقتصادية بسبب الضمانات.

2-/- مراحل تعثر القروض:

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، ومن هذه المراحل¹.

¹ رمضاني زينب , مرجع سبق ذكره , ص, 52.

الشكل (2-2) : يوضح مراحل تعثر القروض



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب فريد راغب النجار
"ادارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين"، مؤسسة شباب الجامعة 2000، ص 23.

1-مرحلة حدوث العارض:

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض "ما" ويمثل ذلك اختبارا لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

2-مرحلة تجاهل الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا وتقليلا لشاغلها.

3-مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءاً، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة.

4-مرحلة التعايش مع التعثر:

وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

5-مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

6-مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

المطلب الثالث: أنواع القروض البنكية المتعثرة .

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقاً لعدة أسس وهي كالتالي:

1/-تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لدرجة التخطيط

تنقسم القروض المتعثرة وفقاً لهذا التصنيف إلى نوعين¹:

1-1/ قروض متعثرة مخططة مرحلية:

وهي قروض ذات طابع خاص معروفة مقدماً والمتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

¹ -محسن احمد خضير، " الديون المتعثرة." ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997 ، ص62 .

2-1/ قروض متعثرة عشوائية الحدوث:

وهي تلك القروض التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ أو التحكم فيها والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2/ تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين أساسيين:¹

1-2/ القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:

- وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها سواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة أو عن عدم اهتمام والتي من بينها كالاتي:
- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته.
- عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى.
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها.
- استخدام جانب كبير من رأسمال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية.
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2-2/ القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

وهذا النوع ينصرف الى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر.

3/ تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها:

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع القروض المتعثرة إلى نوعين أساسيين:²

¹ - وائل ابراهيم سليمان علي موسى " الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الاعمال الخاص في مصر تطويرها وتحليلها " ورقة عمل .كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2004 ، ص. 6.

² - .محسن احمد الخضيرى " الديون المتعثرة ".مرجع سبق ذكره، ص. 67.

1-3/ قروض متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأسمال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه وقد يزداد الوضع تفاقمًا عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به.

2-3/ قروض متعثرة حقيقية فعلية:

وهي تلك القروض التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد وتخطيط بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4/ تصنيف القروض المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها:

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:¹

1-4/ القروض المتعثرة العارضة:

أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لان أسبابها عارضة وبسيطة.

2-4/ القروض المتعثرة الدائمة:

وهي تلك القروض التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكلها يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

5/ تصنيف القروض وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها:

ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف القروض المتعثرة إلى نوعين هما:²

¹ -عبد محمود حميدة خلف، "إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي المصري." مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها مصر، 2002، ص 152.

² - محسن احمد الحضيري، مرجع سبق ذكره ص 14.

1-5/ قروض بسيطة سهلة التعامل معها:

وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطاً ومدته قصيرة ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر ونظراً لبساطة أسبابها وأثارها يسهل علاجها و القضاء عليها وتجنب المشروع مخاطرها و بالتالي استعادة حيويته و نشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة.

2-5/ قروض متعثرة معقدة:

هذا النوع من القروض المتعثرة يكون الغالب فيها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين أي إن الغالب عليها أنها قروض مشتركة ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض ولكل منهم آراؤه واتجاهاته وما بينهم مصالح متعارضة و مبلغه ضخمة وتفصيله و شروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة ونظراً لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح أيضاً وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستهما دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها.

6/ تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

حيث يتم تصنيف القروض المتعثرة وفقاً لهذا الأساس إلى الأنواع التالية:

1-6/ قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين:

لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير انتباه المقرضين حيث أن مخاطرها لازالت أولية.

2-6/ قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو:

حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وإعراض تتفاقم يوماً بعد يوم ويمارس ضغوطاً واضحة تزداد تدريجياً على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع.

3-6/ دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:

حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبلاً لمشروع واستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيداً من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

4-6/ قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه :

حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم المشروع المدين أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

وما كان فان أي قرض متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيلة والحذر لحماية البنك من حدوث مثل هذه الديون وهو ما يحتاج معه إلى فهم وضع البنك وحتى تستطيع معالجة الديون المتعثرة بشكل سليم علينا أولا إن نقف على العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح هذه الديون بالتالي نضع أيدينا على موضع الخطر الذي أدى وتسبب في حدوث هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الجهاز المصرفي وتؤدي إلى هدر عنصر الثقة فيه.

المطلب الرابع : آليات وأساليب معالجة القروض المتعثرة .

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض آليات وأساليب معالجة القروض المتعثرة.

1-/- استراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة.

1-1- إستراتيجية تتعلق بالقروض :

إن أفضل إستراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض، بالإضافة إلى إتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض، وتكمن أسس الإدارة الناجحة للقرض فيما يلي¹:

- التأكد من استغلال القرض وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله منح القرض
- للتأكد من إمكانية التسديد.
- التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة بالقرض.
- مراقبة أداء القرض بعد منحه.
- وضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها.

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لا بد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم، ورغم ما تحمله القروض المتعثرة من خسائر فادحة لإدارة البنك إلا أن إدارة الائتمان قد تتصرف في بعض الحالات وأمام بعض العملاء، بحكمة

¹ دعاء محمد زائدة، "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني"، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص. 49.

ودراية وود، دون أن تصل في قرارها بمعالجة هذه الظاهرة ضد العميل، خوفا من خسارته كليا، وانطلاقا من خسارة العميل ما هي إلا خسارة جزء من الحصة السوقية التي تهتم بتكوينها إدارة البنك.

1-2- استراتيجيات تتعلق بالعملاء ومنها:

- إستراتيجية محافظة: تبدأ بإجراءات مخصصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة في اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمد عليها العميل، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جيدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض.

- إستراتيجية متشددة: وهي الإستراتيجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية إفلاس العميل خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات، أو أنه لم يكن صادقا في معلوماته، وأن العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى القروض المتعثرة، الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها.

وبالمقارنة بين الحالتين نجد أنه في الحالة الأولى، على البنك أن يمد يد العون للخروج من التعثر، حتى يستطيع البنك أن يحافظ عن حقوقه، وأن يصلح ما يمكن إصلاحه، كل هذا بالرجوع إلى محتويات ملف الائتمان للعميل، لمعرفة موقف العميل الصحيح من هذه المشكلة، ومساعدته، أما الحالة الثانية، فهي أن يكون العميل مراوغا بقصد، لا يمكن مساعدته وبالتالي لا يمكن إنقاذه لأنه لا يعطي بيانات سليمة ودقيقة وعليه يمكن عقابه بما يراه البنك مناسباً.

2-/- وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة

يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة، والتي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة، ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدة وسائل من أهمها¹:

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستجدات والتطورات في العمل المصرفي.
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها.

¹ فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص 97، 98، 99.

- تنوع الائتمان الممنوح، وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية.

3-/- المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة

إن أهم الأساليب والإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الديون المتعثرة، تكون كما يلي:

3-1-الأسلوب الأول:تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه

تعتمد معالجة الديون المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثلاث مراحل وهي:

1-أسلوب تعويم العميل أو النشاط المتعثر:

تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات. كما قد تتضمن عملية التعويم إما: إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين. وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد الدين المتعثر.

2-أسلوب انتشال العميل:

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقاً لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، مما تؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف¹.

وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب التالية:

- ترشيد تكلفة إنتاج المشروع من خلال التخفيف من نسب التالف والعدم والراكد، وإنتاج المعيب لديه ومن المخزون من السلع التامة الصنع وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة.
- زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحاً، بل تحقق خسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل، أو كمخازن، أو أدوات نقل ومواصلات...الخ.
- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحهم المؤسسة المقرضة ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.

¹ محمد عبد الحافظ البغدادي، "إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية"، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية 1426:ص21.

وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

3- أسلوب إنعاش العميل:

ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط، نذكر من أهمها¹:

- أن تكون المرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.
- أن يكون العائد أو المردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافٍ للعميل لسداد التزاماته القائمة.

3-2/ إعادة الجدولة (جدولة الدين)

وبمقتضى هذا الأسلوب يقوم البنك بإعطاء الفرصة للمنظمة لالتقاط أنفاسها عن طريق منحها فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يقوم البنك بالتفاوض مع الدائنين على تأجيل استحقاق جزء من القروض، ويعتبر هذا الأسلوب من أفضل الطرق لتسوية الديون المتعثرة وأن كان يلزم ليؤتي ثماره أن تكون الجدولة على أقساط تتمشى مع دورة نشاط المنظمة وإمكانيتها بحيث يتناسب حجم القسط وموعد سداد ومدة الجدولة مع التدفقات النقدية للمنظمة. ويمكن أن تتم إعادة الجدولة عن طريق منح المنظمة فترة سماح مناسبة لا تلتزم خلالها بسداد أقساط القرض وفوائده كما يمكن تحويل القروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل تسدد على فترات تتمشى مع توقعات السيولة.

3-3/ دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى

وهي من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر، وتتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر منها ما يلي²:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.
- الامتصاص للعمليات والعلماء والأنشطة.
- الدمج التدريجي بين كيانيين.
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

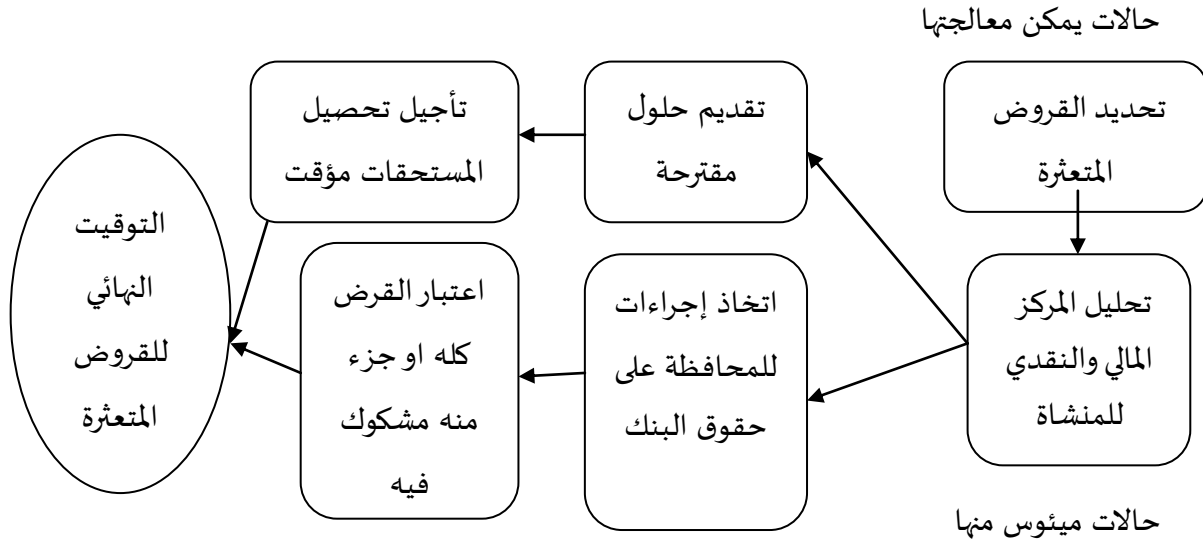
¹ فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص: 71، 72، 73.

² صلاح الأمين أخضر، "السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجا)"، مجلة جامعة شندي، العدد 10، 2011، ص: 21.

4-3/ تصفية العميل

هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات ، ولعدم توفر عناصر النجاح والاستمرار في النشاط، الذي قد يؤدي إلى هلاك ما تبقى من مقومات الشركة.

شكل رقم (3-2) : يوضح معالجة القروض المتعثرة



المصدر: منير إبراهيم الهندي، "إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002 ، ص246 .

خلاصة

إن القروض المتعثرة هي قضية حرجة في الأوضاع الاقتصادية الراهنة , فهي تحتاج إلى مجهود فكري وعملي كبير لانجاز مهمة يتعين إنهاؤها والمتمثل في مواجهة التعثر والحد من الخسائر.

وكما انه توجد العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تشكل القرض المتعثر فمنها ما هو متعلق بالعميل وما هو متعلق بالبنك , والواقع أن هناك العديد من الاعتبارات التي تزيد المسؤولية الملقاة على البنك وهو ما يزيد القدرة التنافسية لوجدت الجهاز المصرفي في عصر تحرير تجارة محليا ودوليا

وعلى الرغم من كل المشاكل الناجمة عن القرض المتعثر إلا انه من الممكن أن يتحول القرض المتعثر إلى قرض عادي يمكن استرداده عن طريق المعالجة الفعالة والمتابعة الجيدة التي تولى البنوك لها أهمية كبيرة لاسترجاع أموالها.

لهذا يجب على البنوك التقليل ومعالجة هذه القروض المتعثرة عن طريق وجود إدارة فعالة في البنوك التجارية الجزائية للحد من هذه الظاهرة , وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث .

الفصل الثالث

دراسة حالة إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية

تمهيد	
إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية	المبحث الأول
واقع القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر	المبحث الثاني
خلاصة	

تمهيد

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار الجهاز البنكي خصوصا مع ظاهرة تزايدها وتفاقمها لهذا زاد الاهتمام بمعرفة واقع تعثر القروض في الجزائر ومحاولة للحد أو التقليل من مخاطرها قدر الإمكان من خلال مختلف القواعد والمعايير الاحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية .

فإدارة القروض البنكية المتعثرة في الجزائر تعتبر مشكلة صعبة ورئيسية محل اهتمام البنوك التجارية , لذلك تسعى للتقليل منها والمعالجة البنكية الفعالة لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى إدارة القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر .
ومن خلال ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية .

المبحث الثاني : واقع القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر .

المبحث الأول: إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى توضيح مدى فعالية مقررات لجنة بازل في إدارة المخاطر البنكية لتجنب التعثر البنكي ومعالجة القروض البنكية المتعثرة.

المطلب الأول: واقع القروض البنكية في البنوك الجزائرية

1/ انتقاء وقياس مخاطر القروض

إن خطر القرض من أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك , وذلك على اعتبار أن النشاط الرئيسي للبنك والمتمثل في منح القروض بشتى أنواعها يقوم أساسا على أموال تعود في الأصل إلى المودعين , مما يتوجب على البنك ضرورة المحافظة عليها والقدرة على استرجاعها أو توفيرها عند توارخ استحقاقها وهذا في حالة عدم قدرة العميل (الطرف المقابل) على تسديد قيمتها .
إن تبني أنظمة لانتقاء وتصنيف مخاطر القروض وقياسها تعد مرحلة أساسية في مسار التحكم فيها , قياسها أو التقليل منها , حيث أن هذه الأنظمة من شأنها أن تسمح للبنوك بما يلي:¹

- تحديد وتعريف مخاطر الميزانية وخارج الميزانية , سواء كان الطرف المقابل فردا أو جماعة .
- تحديد ومعرفة مختلف أصناف مستويات المخاطر من خلال المعلومات الكيفية والكمية المجمعة عن العملاء ونشاطاتهم.
- القيام بالتوزيع الكلي للالتزامات لفائدة الأطراف المقابلة كل حسب مستوى الخطر المترتب , حسب القطاع القانوني والاقتصادي وكذا حسب المنطقة الجغرافية .

2/ نظام انتقاء وتصنيف القروض

إن عملية تقويم خطر القرض تتوقف بالدرجة الأولى على دراسة الوضعية المالية لطالب القرض , قدرته على التسديد والضمانات المقدمة . وإذا كان مؤسسة فإن الأمر يتطلب تحليل المحيط الذي تنشط فيه , دراسة خصائص الشركاء أو المساهمين وكذا المسيرين دون إغفال أهمية الوثائق المحاسبية الأكثر حداثة . يتم تكوين ملفات تدعى "ملفات القرض" , تدون فيها كل المعلومات الكمية منها والكيفية الخاصة بالطرف المقابل فردا أو جماعة , يتم الرجوع إليها كل ثلاثي على الأقل , وذلك في حالة القروض غير المسددة أو المشكوك في تحصيلها , أو في حالة المبالغ الهامة للقروض.

3/ نظام قياس مخاطر القروض

هو نظام يسمح بتحديد قياس وتجميع كل مخاطر المتولدة عن العمليات التي عرفت من خلالها البنوك حالات عجز الزبون وتوقفه عن الدفع . وفي هذا الاطار نص المشرع الجزائري على ضرورة الزام

¹ عبد الناصر سيد درويش، إطار مقترح في إستراتيجيات تخطيط وتدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول "إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية: جامعة اليرموك، الأردن، يومي 16-17 أبريل 2007، ص- 07 .

البنوك باجراء تحليل دوري (كل ثلاثي على الاقل) لنوعية التزاماتها سواء المتعلقة بالميزانية او خارجها , حيث ان هذا التحليل من شأنه ان يسمح لكل بنك باعادة تصنيف القروض , محاسبة الذمم المصنفة والتنبؤ بالمؤونات المتعلقة بها , وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار الضمانات والتأكد من ان تقويمها حديث , حذرو مستقل. في هذا الاطار تضمنت القواعد الاحترازية للتسيير المصرفي عدت معايير تناولت حدود التغطية , رأس المال الادنى النظامي , توزيع المخاطر... الخ .
عموما يمكن تلخيص الية انتقاء وتصنيف القروض ومن ثم قياس مخاطرها فيما يلي :

1-2/ المتابعة والتقييم

بعد تلقي ملف القرض ودراسته من طرف الوكالة البنكية المعنية , تتولى لجنة القرض المتابعة والتقييم وذلك من خلال تحديد نوع القرض وقيمه والذبي على اساسهما يتم تحديد الجهة التي تتكفل بقرار منحه .

2-2/ تنفيذ القرار (La mise en place du crédit) : هي المرحلة التي تتطلب الرقابة القبلية التي تنقسم بدورها الى مرحلتين هما :

- دراسة الضمانات المقدمة وتقويمها , وذلك سواء كانت حقيقية او شخصية .

- صرف مبلغ القرض سواء بشكل كلي او جزئي .

3-2/ متابعة تسديد القرض : اصبحت عملية متابعة التسديد من قبل الزبون تتم بشكل الي , وذلك من خلال برمجيات , حيث اصبحت بإمكان البنك التجاري المعني اكتشاف عدم التسديد بتواريخ الاستحقاق , ومن ثم تحديد المخاطر التي يمكن ان تترتب به جراء ذلك وهنا نسجل ثلاث حالات هي :

الحالة الاولى : اذا تم تسديد كل مبلغ الدفعة , فان هذه الاخيرة تصنف على انها مسددة .

الحالة الثانية : اما اذا لم يسدد الا جزء فقط من مبلغ الدفعة , فانه يتم اخذ كل المبلغ الموجود في حساب المدين شيئا فشيئا الى ان يصبح حسابه معدوما , اما الفرق فيوضع في خانة "غير مسدد" , اي في شكل قروض غير مسددة حيث يتم احتساب الفوائد المترتبة عليها¹ .

الحالة الثالثة : واذا لم يسدد مبلغ الدفعة كاملا , فانها تصنف على انها غير مسددة وهذا من شأنه ان يؤثر على تصنيف القروض .

4-2/ اجراءات التغطية : وهي ما يقصد بها اجراءات تغطية دفعات القرض , والتي على اساسها تتم عملية تصنيف القروض الى :

- قروض عادية او جارية .

- قروض غير مسددة .

- قروض ذات مشاكل محتملة .

- قروض خطيرة جدا .

¹ عبد الناصر سيد درويش , مرجع سبق ذكره , ص 65.

ومنه , فان ادارة مخاطر القروض ترتكز على عملية تصنيف القروض والتي على اساسها يتم تخصيص المؤونات اللازمة كمسعى للتكيف مع حالة عدم التسديد والتحكم في المخاطر الناجمة عنها . ندرج الجدول رقم (01-03) الذي يعكس لنا تطور حجم القروض المصنفة في البنوك الجزائرية .

جدول رقم (01-03): تطور حجم القروض المصنفة للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2006-2010.

السنوات	قروض عادية (1%-3%)			قروض مصنفة	
	قروض ذات مشاكل محتملة (30%)	قروض خطرة جدا (50%)	قروض صغيرة مسددة (100%)		
2006	246850435	707673	2027276	29805374	
2007	349832548	6885180	3741327	26102830	
2008	559416252	7709153	6497626	27360677	
2009	519210096	27130024	8280961	24526506	
2010	489487126	3193908	4176954	44458215	

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2006-2010)

ان التطور الذي اتخذه الارقام المدرجة في الجدول اعلاه , يعكس لنا بوضوح المستوى الذي بلغته البنوك التجارية في مجال ادارة مخاطر القروض والتحكم فيها فبالنسبة للقروض الخطيرة جدا (وهي بالتعريف قروض ذات المؤونة 50 % , والتي تعدت فترة التاخر عن تسديد دفعيتين او ثلاث دفعات مدة ستة اشهر) بالرغم من الزيادة المستمرة خلال الفترة (2006-2009). مما يوحي بتدني مستوى ادارة مخاطر القروض , نلاحظ تراجع محسوسا لها في الاونة الاخيرة , منتقلة بذلك من 8280961 دج سنة 2009 الى 4176954 دج سنة 2010, وهو ما يعكس التحسن الطفيف في التحكم في مخاطر القروض وبالتالي تحسن مستوى ادارتها . اما القروض الغير المسددة والتي خصصت لها مؤونة 100 % , وقد عرفت تغيرا غير مستغرتارجح بين الزيادة تارة وانخفاض تارة اخرى ليسجل سنة 2010 اعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 80 % , وهو ما يوحي بزيادة تعرض البنك لخطر عدم التسديد او التوقف عن الدفع .

المطلب الثاني : طريقة إدارة المخاطر البنكية بالبنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل.

باعتبار ما يواجه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 فيريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م

ونشير إلى أن هذه اللجنة لها طبيعة قانونية حددت في المادة 143.¹

1-/- نسب الملاءة

- نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك :

تعرف نسبة كوك :وهي نسبة العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة، وقد شرع في تطبيق هذا النظام ابتداء من أول جانفي 1992 م، وهذا حسب المادة رقم 02 من النظام 91-09 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، تحدد النسبة 8 % حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)} = \frac{\text{صافي الأموال الدائمة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \leq 8\%$$

ونظرا لطابع الذي تكتسبه جل البنوك الجزائرية، فقد تم وضع مراحل للوصول إلى هذه النسبة القانونية، وجاء هذا حسب المادة الثالثة من الأمر 94/74 الصادر بتاريخ 94/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- نسبة توزيع المخاطر

وقد حددت النسبة من المخاطر التي يتعرض لها في المادة 02 من التعليم رقم 74/94 .
نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25 % من الأموال الخاصة الصافية للبنك، ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها.

2-/- نسبة الأموال الخاصة

الأموال الخاصة لا يعتبر في حد ذاته تسيير لكن انسجامه ضروري لأنه يساهم في مختلف النسب القانونية، فهي آخر ملاذ عند حدوث صدمات لا يمكن استعابها عن طريق الإرباح العادية والمؤونات.

- الأموال الخاصة الأساسية :

حسب المادة 05 من التعليم رقم 94-74 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:

- رأس المال الاجتماعي.

¹ - المادة 143 من قانون النقد والقرض "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المحالقات المثبتة "

• احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم.

• النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة.

• مؤونات المخاطر البنكية العامة.

الأموال الخاصة التكميلية:

حسب المادة 06 من التعليم رقم 94 – 74 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية

• احتياطات وفروق إعادة الخصم.

• ديون مرتبطة بفترة استحقاق غير محددة.

• السندات والديون ذات فترة استرداد أكثر من 5 سنوات.

العناصر المحذوفة:

• الحصة الغير محررة من الرأي المال الاجتماعي.

• الأسهم الخاصة المملوكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة.

• النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة.

• الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس.

• مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.

المطلب الثالث : فعالية مقررات لجنة بازل لتجنب التعثر البنكي

أولا :الدعائم الأساسية للجنة بازل2

– الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال¹

الأموال الخاصة الصافية

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}}$ $\leq 8\%$

و رغم أن الإطار الجديد للاتفاقية لم يرفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأسمال عن المستويات السابقة (8%) إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر (مخاطر التشغيل) يؤدي إلى زيادة كبيرة في متطلبات رأس المال وبذلك حتى تصل المصارف الى ذات المعدل او المحافظة عليه فمن المطلوب العمل باستمرار على زيادة رأس المال في ظل التزايد المستمر للمخاطر التي تتعرض لها المصارف المقام و التي تم تعديل أوزانها فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدولة وتقييم المصارف والمؤسسات.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "المصارف الشاملة و ادارتها. حديث اليات الجهاز المصرفي، ليتكيف مع اتفاقيات تحرير تجارة والخدمات المحلية المصرفية للتنمية و التخطيط، "معهد التخطيط القومي، العدد 02 ، المجلد 21 ، مصر ، 2003 ، ص21.

-المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال:

تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام المصارف بالوفاء بمتطلبات رأس المال احد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال وتناسبه وحجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها.

المصارف وسع الإستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر وتعتمد المراجعة الرقابية على أربعة معايير هي:

1/المعايير الدنيا وفقا لهذا المبدأ يتم إعطاء صلاحية للمراقبين بحث المصارف مع الاحتفاظ بجزء يزيد عن الحد الأدنى لمعيار رأس المال في ضوء أوضاع المصارف وأدائه أو نتائج أعمالها وكذا الأزمات المحتملة وانعكاس التقلبات الاقتصادية على نشاط المصارف.

2/ التقييم الداخلي: يجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقييم ملاءة رأس المال والاحتياجات في ضوء المخاطر التي قد يتعرض لها البنك و التي يجب تعريفها و تحليلها ووضع إجراءات لمواجهتها.

3/الإشراف والتقسيم:

حيث يخول للسلطة الإشرافية حق مراجعة وتقسيم كفاية لرأس المال باستخدام عدد من المعايير مثل مدى تحقيق أرباح مناسبة وتحديد الاتجاهات الإستراتيجية للإدارة العليا فيما يتعلق بكل رأس المال و كيفية تطويره.

4/ تدخل السوق:

(التدخل الرقابي) عملا على توفير آلية للتنبؤ بالأزمات التي قد تتعرض لها المصارف يقع على عاتق السلطات الرقابية تبني الأساليب المناسبة للتدخل في السوق المصرفية عندما تقتضي الضرورة ذلك من خلال التدخل المبكر بإجراءات وقائية من الأزمات المفترضة.

-انضباط السوق:

تهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامات إلى تحسين وتدعيم درجة الأمان والصلابة في المصارف والمؤسسات التمويلية ومساعدة المصارف على بناء علاقات متينة مع العملاء نظرا لتوفر عنصر الأمان بالسوق كما تهدف إلى تدعيم انضباط السوق عن طريق تعزيز درجة الثقافية وعملية الإفصاح وتجدر الإشارة هنا إلى انه لتحقيق هذه الدعامات بفاعلية فانه يتطلب ضرورة توفر نظام دقيق وسريع للمعلومات حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة قدرتها على إدارة المخاطر.

والسؤال الذي يطرح هو ما مدى فاعلية مقررات لجنة بازل علاج التعثر المصرفي من خلال إتمام عمليات الاندماج؟

فعند فحص مقررات لجنة بازل نجد العديد من الأمور التي يمكن أن تؤخذ على تلك الاتفاقية وخاصة للدول النامية فيما يتعلق بالتقييم السيادي لبعض الدول و ارتفاع وزن المخاطر للدولة التي لا تخضع للتقييم من وكالات التصنيف الائتماني إلى مئة بالمائة بغض النظر عن وجود القرض من عدمه مع وجود أعباء إضافية على المصارف مقابل التصنيف وفي ذات الوقت عدم وجود التزام قانوني بعدم إساءة استخدام تلك الوكالات للبيانات التي تحصل عليها عند تقييمها للمخاطر فضلا عن عدم توافر إمكانيات تقييم البنك للقطاع (sector) الذي يعمل فيه المقترض و كذا إمكانية تطوير أنظمة المراجعة الداخلية و الخارجية لتعمل وفق أسس التقييم الداخلي فضلا عن التوسيع في أدوات تخفيض مخاطر الإقراض (crédit nutigation) حيث لم تأخذ بعض الضمانات التي تعتمد عليها اغلب بنوك الدولة النامية مثل كفالة طرف ثالث و الرهون العقارية غير السكنية و أيضا الرهن الحيازي للبضائع حتى تمويل التجارة الخارجية.

ونظرا لتعصب الموضوع سوف نتناول في نقاط محددة في ضوء ما تفرضه حدود الدراسة لفعالية مقررات لجنة بازل في إتمام عملية الاندماج المصرفي لاستيفاء معيار ملاءة رأس المال ومن ثم المهية في علاج تعثر محفظة القروض وذلك كما يأتي:¹

- 1/ إن جمع كل المخاطر مع بعضها ربما يؤدي في النهاية على مطالبة المصارف بالوفاء بحد ادني من كفاية رأس المال لا يأخذ في الاعتماد إن بعض المخاطر لا تشمل مخاطر أخرى وهذا يؤدي إلى ازدواج في احتساب المخاطر مما يدفع المصارف للاندماج ك وسيلة للالتفاف حول المخاطر للتأشير ايجابيا على بسط النسبة لازالت هناك مخاوف في الأجل القصير من أن يؤدي ارتفاع التكلفة المترتبة على زيادة رأس المال من خلال الاندماج(تكلفة التقييم) وسداد لمساهمي الوحدة المندمجة على ضعف الموقف التنافسي للبنوك في مواجهة المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم الخدمات المصرفية و لا تخضع لنفس القواعد و المعايير.

- 2/ التحديات التي تفرضها معايير لجنة بازل على المصارف الجزائرية :فقد وضعت معايير لجنة بازل عدة تحديات أمام المصارف العربية وبما فيها البنوك الجزائرية ودون إغفال قيام بعض الدول العربية ودون إغفال قيام بعض الدول العربية بالاستعداد لمواجهة تلك التحديات من خلال إلزام بنوكها رفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مرحليا غير أن تلبية متطلبات بازل تمتد إلى مجموعة من السياسات و الإجراءات ومن ثم فمن المتوقع أن تواجه المصارف العربية العديد من التحديات أهمها:
- يتسم منهج التقسيم الداخلي للبنوك الذي تفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد و ارتفاع التكلفة مما يصعب معه استيعابه وتطبيقه من قبل العديد من المصارف العربية.

¹ .عبد المطلب عبد الحميد، "المصارف الشاملة و ادارتها." نفس المرجع السابق، ص ص 147، 148.

-من المتوقع أن يكون لدى المصارف الخبرة و الأنظمة و قواعد البيانات المتعلقة بخسائر القروض لكي تكون مؤهلة لتطبيق منهج التقييم الداخلي.

- عدم توفر موارد لتغطية الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة أنظمة إدارة المخاطر وجمع المعلومات حيث تعد تقنيات التحكم في المخاطر و إدارتها المقترحة في الاتفاقية قاسية بدرجة يصعب الوفاء بها من قبل العديد من المصارف العربية التي تعاني من ضعف الأدوات الرقابية و التي ساهمت في تعثر محفظة القروض لجانب من تلك المصارف. وبذلك نجد أن تعثر مديني المصارف يؤدي حتما إلى ضعف المصارف كمرحلة أولى ثم تعثرها كمرحلة ثانية ثم خلق أزمة كمرحلة ثالثة وذلك حال عدم التدخل المبكر في المرحلة الأولى أو الثانية بإجراءات وقائية من الأزمات المتوقعة وعلى ذلك تدخل لجنة بازل لإثراء قواعد وأسس يجب على المصارف الالتزام بها تفاديا لخلق أزمات يمكن انتقالها بين الدول وفي ذات الوقت تدفع المصارف للاندماج المصرفي كحد أهم البدائل لعلاج التعثر القائم و تحاشي خلق تعثر جديد.

استيفاء نسبة معايير ملاءة رأس المال تضطر المصارف احتجاز نسبة كلية من الأرباح بغرض زيادة بسط النسبة (رأس المال) لمواجهة الزيادة في المقام (المخاطر) الأمر الذي يعني انخفاض حجم الأرباح الموزعة على المساهمين واحتجازها بالكامل أو اللجوء للاندماج¹.

-ستواجه المصارف ارتفاع تكلفة الواحدة من الخدمات المصرفية نتيجة لارتفاع تكلفة الحصول على مصادر التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك بما يدفع المصارف لإتمام الاندماجات تحاشيا للتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل مواعيد استحقاقها بغرض خفض المخاطر التي تنطوي عليها محفظة الأصول وأهمها تعثر القروض و السلفيات وما يترتب على ذلك من تحقيق خسائر.

-سوف يؤدي منهج التقييم الداخلي إلى لجوء معظم المصارف الى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات من قبل وكالات التقسيم ومن ثم ستواجه المصارف غير المصنفة ائتمانا متطلبات رأس المال على سبب أوزان المخاطر العالية مما يدفع المصارف للاندماج وخاصة تلك التي من ارتفاع المخاطر وأهمها تعثر مدينيها.

-سيعمل عدم اعتياد المنشآت و العملاء من الأخذ بأساليب التقسيم المقررة على إلقاء عبء اكبر على رأس مال المصارف نظرا لان عدم تقييم العملاء سوف يرفع من الأوزان مخاطرهم إلى 100 بالمائة على الأقل مما يؤدي إلى صعوبة وتكلفة الحصول على مصادر التمويل الدولية و سوف يشكل النقص في تقسيمات وتصنيفات الأصول بشكل مفصل عائق أمام الوفاء بالمتطلبات الرقابية للجنة بازل.

ومن تلك التحديات يصبح جليا أن التعثر كفيل بارتفاع المخاطر و خاصة الائتمانية لخلاف مخاطر التشغيل ومخاطر السوق وبالتالي يصبح الاندماج المصرفي احد أهم الحلول الكفيلة بالتأشير على زيادة

¹ - صندوق النقد العربي، "الملامح السياسية لاتفاق بازل و الدول النامية." ابو ظبي، سبتمبر، 2004، ص: 214.

رأس المال فضلا على التأثير على المخاطر بالتخفيض مع وجود وحدات اقتصادية ذات إدارة أكثر كفاءة بالمقارنة مع الوضع قبل الاندماج.

المطلب الرابع : تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بالبنوك الجزائرية

1- طبيعة وحجم القروض المتعثرة لدى البنوك

حسب معلومات البنك فإنه يتبع سياسة صارمة في منح القروض ويرتكز على الضمانات، فبعد قانون النقد والقرض 10/90 لم يعد هناك قروض مشكوك في تحصيلها أو معدومة لأنه سيرجع لتسييل الضمانات وبيع الرهن لاسترجاع كل المبالغ أو جزء منها.

الجدول (2-3) : حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنوك الجزائرية خلال

الفترة (1991 الى 2015)

الوحدة: (مليون دينار)

نوع القرض		الحسنة		المتعثرة		الرديئة (معدومة)	
قروض تشغيل الشباب	ENSEJ	140	111	104	121	4.6	05
	CNAC	74	14	11	11	00	10
	ANGEM	02	06	00	03	01	05
المجموع		516	131	115	135	5.6	20

1 - أسباب تعثر القروض بالبنوك الجزائرية

- نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد، والذي كان سببا في عدم تمكنها من مسaire واحترام مخططات التنمية.
- منح قروض مؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير، وذلك تحت غطاء دعم التشغيل والتنمية الاقتصادية.
- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.
- عدم الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة منها.
- وجود خلل في الدراسات الائتمانية نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية¹.

¹ دراسة ميدانية مقدمة من طرف الطالبة: بن شنة فاطمة في إطار مذكرة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، جامعة ورقلة، 2009.

المبحث الثاني : واقع القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر

حرصت الدولة الجزائرية من خلال العديد من التنظيمات والقوانين على حماية النشاط المصرفي في الجزائر وضمان الاستمرارية له، من خلال إعطاء الامتياز للبنوك على كل موجودات المقترض المتعثر وكذا بإنشاء صناديق ومؤسسات تتولى مهمة إعادة تمويل البنوك في حالة تعثر قروضها المصرفية، وفي هذا المبحث سنتطرق لواقع تعثر القروض المصرفية في الجزائر وكذا دور كل من صناديق الضمان وأساليب التحصيل والمعالجة في تخفيف هذه المشكلة.

المطلب الأول : القروض المصرفية المتعثرة ومخصصاتها في البنوك التجارية في الجزائر.

إن عملية تحليل وتقييم محفظة القروض في البنوك التجارية العاملة في الجزائر تعتبر من أهم ركائز العمل المصرفي، لأنها تمكن من معرفة جوانب الضعف والقوة في نشاطها الائتماني، وتحديد قدرة البنوك وخاصة العمومية منها على إدارة المخاطر الائتمانية والتحكم فيها والسيطرة عليها في ظل مسؤوليتها في تمويل مشاريع التنمية وضمان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل الثلاثي مما يعرضها أكثر لمخاطر تعثر القروض المصرفية.

1/ بنية النظام المصرفي :يتكون النظام المصرفي الجزائري من تسعة وعشرين مصرفا ومؤسسة مالية تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة ورغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة إلا أن المصارف العمومية تهيمن على النظام المصرفي حيث تستحوذ على 86.7 % من إجمالي الأصول نهاية سنة 2014 مقابل 13.3 % للمصارف الخاصة ومنه نلاحظ بأن 30 % من إجمالي عدد المصارف (أي 6 مصارف) تسيطر على 86.7 % من إجمالي الأصول في حين أن 70% من إجمالي عدد المصارف (14 مصرفا خاصا) تستحوذ على 13.3 % فقط من إجمالي أصول القطاع البنكي.

2. القروض المتعثرة في الجهاز البنكي الجزائري :تلعب البنوك التجارية في الجزائر دورا هاما في تمويل الاستثمارات المنتجة والأنشطة خارج المحروقات وذلك قصد تحقيق فهو مستدام يركز على التنوع، ويعتبر القرض المصرفي قناة هامة لهذا الغرض.

إن محاولة تجسيد بوامج التنمية التي تقوم بها الجزائر في ظرف يتميز بفائض في سيولة البنوك، أعطى دفعة قوية للبنوك التجارية بصفة عامة والعمومية منها بصفة خاصة، لتوجيه القدر الأكبر من مواردها لتمويل الأنشطة الإنتاجية للقطاع الخاص والذي يشكل تمويله خظرا كبيرا في حالة ما إذا كانت هذه القروض متعثرة. والجدول الموالي يوضح تطور حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

الجدول رقم(3-3): حجم القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر.

(الوحدة: مليار دج)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القروض المتعثرة	984.8	752.3	652.20	598.13	538.22	502.70	544.31	598.26
حجم القروض المتعثرة								

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2008,2010,2011,2012,2013,2014)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن حجم القروض المتعثرة تجاوز سنة 2007 مقدار 984 مليار دج ثم اتخذ اتجاهها تنازليا خلال الفترة (2007-2012)، حيث انخفضت القروض المصرفية المتعثرة إلى 502.70 مليار دج سنة 2012 ، أي بفارق 482.1 مليار دج. هذا الانخفاض المسجل في حجم القروض المتعثرة لا يعكس كفاءة البنوك التجارية في تحصيل ومعالجة قروضها المتعثرة ولا لكفاءتها في إدارة مخاطر الائتمان والتحكم فيها، ولكن يرجع إلى عمليات تطهير ذمة المؤسسات والمصارف التي انتهجتها الدولة الجزائرية بداية من سنة 1991 واستمرت إلى غاية 2012 ، وقد كانت هذه العمليات تهدف إلى شراء ديون البنوك العمومية التي تحوزها على زبائنها من المؤسسات العمومية ومستحقات يحوزها صندوق الادخار على الدواوين ومؤسسات الترقية والتسيير العقاري، وكذا مستحقات على الفلاحين .

كما يظهر الجدول السابق ارتفاع حجم القروض المتعثرة نهاية سنة 2013 حيث ق درت ب 544.31 مليار دج، ثم ارتفعت إلى 598.26 مليار دج مع نهاية سنة 2014 ، وهو ما يدل على ضعف البنوك التجارية في مجال إدارة مخاطر القروض وكذا ضعف سياستها الائتمانية، والذي يمكن إرجاعه إلى الحجم الكبير للقروض الممنوحة من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والموجهة غالبا للقطاع الخاص وخاصة وكالات دعم وتشغيل الشباب (التمويل الثلاثي لمشاريع الشباب) على غرار كل من، (ANGEM ، ANSEJ ، CNAC) حيث بلغ هذا التمويل سنة 2010 ما يقارب 1806 مليار دج من مجموع 3267 مليار دج أي نسبة 55.26%، وقُدّر ب % 52.8 نهاية سنة . 2013 والجدول التالي يوضح نسبة التعثر في القروض الممنوحة من قبل القطاع البنكي إلى إجمالي القروض الموزعة في النظام المصرفي الجزائري.

الجدول رقم(3-4): نسبة تعثر القروض المصرفية في النظام البنكي الجزائري
(الوحدة: مليار دج)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	/
6502.90	5154.5	4285.60	3724.70	3266.70	3085.16	حجم القروض الكلية
598.26	544.31	502.70	538.22	598.13	652.20	القروض المتعثرة
9.21	10.56	11.73	14.45	18.31	21.14	نسبة القروض المتعثرة %

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2011-2012-2013-2014)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الكلية في الجهاز المصرفي الجزائري قد اتخذت اتجاها تنازليا بشكل عام خلال السنوات 2009 إلى سنة 2014 ، فقد بلغت هذه النسبة سنة 2009 أكثر من % 21 وواصلت انخفاضها طيلة السنوات اللاحقة، فقد وصلت إلى % 11.73 نهاية سنة 2012 ، ويعود ذلك إلى عمليات التطهير المذكورة سابقا، بينما واصلت نسبة التعثر انخفاضها سنتي 2013 و 2014 على الرغم من ارتفاع حجم القروض المتعثرة، حيث قدرت بنسبة % 10.56 و % 9.21 على التوالي، وهذا يرجع إلى الارتفاع في حجم القروض الكلية بشكل ساهم في تخفيض حدّة تأثير ارتفاع حجم القروض المصرفية المتعثرة.

تحتفظ البنوك التجارية في الجزائر على غرار باقي البنوك في العالم بمخصصات للقروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها، حيث تعتبر صمام الأمان لحماية رأس مال البنك من المخاطر المتعلقة بالنشاط الائتماني، والجدول التالي يوضح مقدار مخصصات القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر.

الجدول رقم(3-5): مخصصات القروض المصرفية المتعثرة

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
598.26	544.31	502.70	538.22	598.13	652.20	القروض المتعثرة
390.18	371.16	350.83	388.32	439.50	426.60	مخصصات القروض المتعثرة
65.22	68.19	69.79	72.15	73.48	65.41	نسبة مخصصات القروض المتعثرة%

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات(2010-2011-2012-2013-2014)

تبرز معطيات الجدول أن نسبة مخصصات القروض المتعثرة تجاوزت في المتوسط مقدار 69% أي أن جزء كبير من حجم القروض المتعثرة قد تم تغطيته من قبل البنوك إلا أنها لا تستطيع إخراجها من الحثائية إلا إذا التزمت بعدم متابعة المقترضين المدينين لاسترجاع هذه المبالغ.¹

المطلب الثاني: دور صناديق ضمان القروض في تخفيض القروض المصرفية المتعثرة

في إطار تسهيل عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك تم إنشاء عدة شركات وصناديق تستجيب لمطالبات الدعم التي تحتاجها البنوك من خلال تحملها لجزء من المخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة نشاطها الائتماني ونذكر منها:

1 صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسط CGCI: أنشئ بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 2004/04/19. والمتضمن القانون الأساسي للصندوق، وكان الهدف من إنشائه هو دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة² بتسهيل حصولها على القروض، ولقد زود الصندوق برأس مال قُدّر ب 30 مليار دج. في سنة 2011 دخل الصندوق في مرحلة جديدة عقب إسناد السلطات العامة له مهمة تسيير صندوق الضمان المكرس لتغطية التمويل الفلاحي، ويتجلى دوره من خلال إرشاد هذه المؤسسة إلى مسارها التنموي الحقيقي عن طريق تجسيد مهامها الأساسية في تسيير الأموال المخصصة لتغطية المخاطر وتسهيل تمويل الفروع التي تحظى بالأولوية وضمان تمويل النشاطات الفلاحية المخصصة لإنشاء

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 112.

² أنظر: WWW.mdipi.gov.dz/?cgci.

المستثمرات الفلاحية وتدعيم قرارات الإنتاج للمستثمرات قيد التطوير. وقد حدد أقصى مقدار للقروض الخاضع لضمان الصندوق الفلاحي بمبلغ:

- 100 مليون دج لقروض الاستثمار.
- 10 مليون دج لقروض الاستغلال.

يهدف صندوق ضمان قروض الاستثمارات لضمان المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية عند عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة عن تسديد قروض الاستثمارات المخصصة لتمويل رؤوس الأموال للمشروع الممول، والتي لا تتجاوز مهلة تسديدها الأولى 7 سنوات أو تساويها مع احتساب فترات التأجيل، والقروض الإيجاري العقاري الذي لا تتجاوز مهلة تسديده الأولى مدة 10 سنوات. أما عن المبلغ الأقصى للقروض المكفول بالضمان، فلا يجب أن يتجاوز 350 مليون دج ويحدد مستوى تغطية الخسارة بمبلغ 250 مليون دج، يحزا إلى نسبة 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ونسبة 60 % عند منحه لتطوير أو توسيع مؤسسة صغيرة ومتوسطة¹. تحدد العلاوة المستحقة والتي تدفع للصندوق بنسبة 0.5 % من القروض وتدفع سواء كليا على امتداد فترة القرض أو سنويا.

2. شركة ضمان القرض العقاري: (SGCI)

هي مؤسسة عمومية اقتصادية أنشئت في شكل شركة ذات أسهم سنة 1997 تهدف لضمان المؤسسات المصرفية والمالية المقرضة ضد مخاطر إعسار المستفيدين من القروض العقارية الموجهة للشراء أو التطوير العقاري الموجه للسكن، وهذا الضمان يتجسد في حماية المقرضين عندما يعجز مالك العقار المرهون في الوفاء بالتزاماته، وبذلك فهي تمثل وسيلة لحماية وتسيير مخاطر الإقراض العقاري في المصارف الجزائرية.

3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: FGAR

هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ولكنه انطلق في ممارسة نشاطه بصورة رسمية في 2004/03/14 ويهدف من خلال نشاطه إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك من أجل الإقراض.

يقوم الصندوق بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، حيث تتراوح نسبة هذا الضمان بين 10 % و 80 % من القرض البنكي بمبلغ يتراوح ما بين 4

¹ المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 2004/04/19، مبلغ القرض تسدد مرة واحدة عند منح الضمان

مليون دج و 25 مليون دج على أن لا تتجاوز مدة القرض 7 سنوات وفي مقابل هذا الضمان يأخذ الصندوق علاوة التلّام من مبلغ القرض تسدد مرة واحدة عند منح الضمان¹.

4. صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع FCMGR: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200-98 المؤرخ في 1998/06/09. المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، وتحديد قانونه الأساسي المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 106-03 المؤرخ في 2003/03/5. وبالمرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 2003/09/6.

وهو موضوع تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وتتمثل المهمة الأساسية لهذا الصندوق في تدعيم البنوك أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة المنشأة في إطار ANSEJ، CNAC، ANGEM. حيث يتوجب على كل صاحب مشروع اختار صيغة التمويل الثلاثي الانخراط في هذا الصندوق لضمان تمويل مشروعه، ويتم حساب مبلغ الاشتراك في الصندوق على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح ومدته حيث تقدر نسبة الاشتراك ب 0.35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

يقوم الصندوق بتعويض البنك في حالة تعثر المقرض عن السداد ب 70 % من مبلغ القرض البنكي (خارج الفوائد والمصاريف) شرط توفر ملف القرض على الضمانات الكافية والمتمثلة في الرهن الحيازي للتجهيزات لفائدة البنك في الدرجة الأولى والمؤسسة الممولة للمشروع (ANSEJ، CNAC، ANGEM) في الدرجة الثانية.

5. شركة إعادة التمويل الرهني:

تأسست شركة إعادة التمويل في 27 نوفمبر 1997 كمؤسسة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي بهدف إعادة تمويل القروض العقارية الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين المعتمدين، وقد تم تزويد هذه الشركة ذات الأسهم برأس مال اجتماعي ابتدائي بقيمة 3.290 مليون دج رفع إلى 4.165 مليون دج في عام 2003 رأس مالها الحالي محرر كليا ومكتتب ومكون من 833 سهم² موزعة على ملاكها التسعة كما يلي:

الخزينة العمومية 254 سهم (Trésor public).

البنك الوطني الجزائري 109 سهم (BNA).

البنك الخارجي الجزائري 109 سهم (BEA).

القرض الشعبي الجزائري 109 سهم (CPA).

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 76 سهم (CNEP).

بنك الفلاحة والتنمية الريفية 50 سهم (BADR).

¹ أنظر في: <https://www.fgar.dz>.

² أنظر في www.srh-dz.org.

الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 50 سهم (CAAR).

الشركة الجزائرية للتأمين 50 سهم (SAA).

الشركة الجزائرية للتأمينات 26 سهم (CAAT).

ترتكز عملية إعادة التمويل الرهني على المبادئ التالية:

- إعادة تمويل محافظ القروض الممنوحة مقابل ضمانات، للشرائح الاجتماعية المحرومة، من طرف الوسطاء المعتمدين الملزمون بتقديم قائمة اسمية بالديون المعاد تمويلها من طرف شركة إعادة التمويل الرهني.
 - تشكيل صندوق عقاري من الدرجة الأولى ضمانا لعملية إعادة التمويل المنجزة من قبل هذه الشركة أثناء الامتلاك أو التعويض المسبق للقروض الأصلية.
 - الاحتفاظ بحق الملكية للديون غير العقارية التي هي في حوزة الحصيلة المالية للوسطاء المعتمدين (البنوك) وكذا حق التحقق والمراقبة من وجودها المادي في عين المكان المحدد وذلك في أية فترة كانت.
 - يلتزم الوسيط المعتمد (البنك المقرض) المستفيد من عملية إعادة التمويل الرهني بضمان الدفع المنتظم للفوائد والأصول حتى في حالة توقف المقرض عن الدفع المؤقت.
 - إن التحويل لحق الملكية للديون العقارية يتم بواسطة عقد بيع ما بين الوسيط المعتمد (البنك المقرض) ولشركة إعادة التمويل الرهني.
 - تضمن القروض الممنوحة من طرف الوسطاء المعتمدين (البنوك المقرضة) برهن من الدرجة الأولى استنادا لعرض التنوع الجغرافي واتخاذها لمقاييس وقائية في تقييم الأخطار.
 - أن فترة الامتلاك القصوى للقروض العقارية لا تتعدى 25 سنة.
- قصد الاستفادة من إعادة التمويل القروض السكنية يجب أن تتوفر في الوسيط المعتمد مجموعة من الشروط:

- أن يكون مصرفا أو مؤسسة مالية معتمدة طبقا للنظم والقوانين السارية المفعول.
- أن يخضع لنظام تسيير محفظة القروض العقارية متبنى وقابل للمراقبة من قبل شركة إعادة التمويل الرهني من خلال الوثائق أو التواجد في عين المكان.
- أن تكون حسابات الاستغلال للسنة الفارطة مصادق عليها من قبل المساهمين المجتمعين في دورة عادية.
- يجب أن يتضمن طلب القرض للوسيط المعتمد على المعلومات التالية: اسم وعنوان المؤسسة، قيمة قرض إعادة التمويل.
- يجب أن لا تتعدى قيمة قرض إعادة التمويل 80 % من قيمة الضمانات المقدمة.
- لا يمكن الاستفادة من القروض الممنوحة من الوسطاء المعتمدين إلا للأغراض التالية: شراء سكن أو إقامة جديدة، بناء سكن عائلي فردي، توسيع السكن الموجود، إعادة ترميم السكن أو الإقامة.

- على المدى المتوسط لا تقل مدة القروض المضمونة والمقدمة إلى شركة إعادة التمويل الرهني عن 15 سنة.
- لا يمكن تحقيق عملية إعادة التمويل إلا على القروض المضمونة فعليا.
- تتم عملية إعادة التمويل في مدة زمنية لا تتعدى الشهرين من تاريخ إمضاء العقد بين (شركة إعادة التمويل الرهني) والوسيط المعتمد، حيث يتم الدفع مقابل الاعتراف بالدين (سند الأمر).

تنقسم عملية إعادة التمويل إلى نوعين:

- 1/ إعادة التمويل مع حق الرجوع: يحصل البنك المقرض على إعادة التمويل المرجو بتقديم ضمانات أكيدة في حدود % 125 من قيمة مبلغ إعادة التمويل، بينما يتحمل كل المخاطر المرتبطة بالقروض ومنها مخاطرة عدم القدرة على التسديد من طرف العائلات وكذا مسؤولية تسيير القروض.
- 2/ إعادة التمويل بدون حق الرجوع: يحصل البنك المقرض على إعادة التمويل المطلوب بعد تحويل الرهن من الدرجة الأولى باسم شركة إعادة التمويل الرهني، كما تتحمل هذه الأخيرة المخاطر المرتبطة بالديون لدى الغير المعاد تمويلها.

المطلب الثالث: دور مركزية المخاطر في تخفيض القروض المصرفية المتعثرة المحتملة¹

تم تعزيز الإرساء القانوني لمركزية المخاطر بصفة معتبرة بالتدابير القانونية سنة 2010، حيث قام بنك الجزائر بتعزيز الإطار العملياتي لتصريحات القروض، بإدماج تصريحات القروض للأسر، كما تم تعزيز التنظيم المسير لتصريحات القروض إلى مركزية المخاطر (بواسطة التعليمات رقم 05-07 المؤرخة في 11 أوت 2005) وإلزام المصارف والمؤسسات المالية على القيام بالتصريح بهذه المركزية عن الديون المشكوك فيها والمتنازع حولها، فقد دخل هذا القسم من مركزية المخاطر المسماة "المركزية السلبية" قيد التشغيل في أفريل 2006، ويسمح للمخترطين بالتحصيل على معلومات نوعية تمكنهم من تحسين تقييم مخاطر القرض وتسييرها والتحكم فيها.

ولكونه يحث المصارف والمؤسسات المالية على مركزية المعلومات التي تحوزها على مدينتها، وعلى الإسهام في بلوغ مستوى عالي من إدماج هذه المعطيات مع مصادر أخرى من المعلومات بواسطة تعريفة موحدة ومعترف بها، يشجع هذا النظام لمركزية المخاطر الممارسة الجيدة للعمل المصرفي والإقراض السليم، منتجا بذلك آثو اقتصادية جزئية وكلية إيجابية، وبصفة عامة يستهدف أساسا إقامة جهاز لتسيير مخاطر القرض، يجمع بين الأداء والشفافية والمتابعة، في خدمة النظام المصرفي والاقتصاد الوطني. خلال سنة 2010 ومن أجل تعزيز قاعدة المعطيات المشتركة والمتعلقة بالقروض والالتزامات بالتوقيع الممنوحة للزبائن من مؤسسات وأسر، ألزم بنك الجزائر البنوك والمؤسسات المالية المصروفة لمركزية المخاطر أن تقدم تصريحات أكثر تفصيلا حول الضمانات المستلمة (قيم الممتلكات المقدمة كضمان، الضمان المقدم حسب نوع القرض).

¹ .التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2011-2013-2014).

يهدف بنك الجزائر باعتباره مسير لمركزية المخاطر إلى إدارة مخاطر الائتمان بالمصارف والمؤسسات المالية، حيث يلزم هذه الأخيرة بإرسال جميع المعطيات والمعلومات المتعلقة بعملية منح الائتمان للعملاء وهذا حتى يتمكن بنك الجزائر من تكوين قاعدة بيانات تمكنه من مراقبة تطور مخاطر الائتمان داخل الجهاز المصرفي، والجدول الموالي يوضح تطور عدد التصريحات المقدمة لمركزية المخاطر.

الجدول رقم: (3-6) : تطور تصريحات القروض في مركزية المخاطر

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
335822	400212	501749	486013	600888	58272	أفراد
144358	113149	94708	87107	72766	69657	مؤسسات وأشخاص طبيعية

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع عدد التصريحات حيث انتقل من 69657 تصريح سنة 2009 للقروض الممنوحة للمؤسسات والأشخاص الطبيعيين، ليصل إلى 144358 سنة 2014 ، حيث أنه في نهاية هذه سنة توفر لدى مركزية المخاطر ببنك الجزائر بطاقة دائمة تضم 144358 مؤسسة وشخص طبيعي يمارسون نشاطات مهنية بدون أجر مصحح بهم من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المالية وكذا 335822 فرد. ويعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا لدعم عملية التقليل من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية من خلال تفادي التعامل مع مقترضين مشكوك في قدراتهم الائتمانية، ما يسمح بتفادي مشكلة تعثر القروض المصرفية من هذه النواحي.

المطلب الرابع : سياسة تحصيل القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية

1-/- البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية.

-الوكالة:

تتولى الوكالة تحصيل القروض المتعثرة وديا للقيام بالإجراءات المتعلقة بمرحلة ما قبل النزاعات، وذلك مهما كان مستوى تفويض القرض المتعثر.

-المديرية الجهوية:

تتولى المديرية الجهوية تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا وذلك بالنسبة للملفات التي مستوى تفويضها تابع لها ولتفويض الوكالة. لذا يجب على المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري احترام التعليمات الداخلية للبنك قبل الشروع في القيام بأية مرحلة نزاعية، وذلك لأن الملفات قبل مرورها إلى مرحلة النزاعات يجب الموافقة عليها من طرف لجنة تحصيل القروض، وكذا الالتزام بتنفيذ قرارات العدالة.

-مديرية النزاعات :

تتولى مديرية النزاعات تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا والتي مستوى تفويضها تابع للمديرية العليا للقروض، وذلك بعد التأكد من عدم نجاح المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات في تحصيل القرض وأن مرحلة النزاعات تبقى الحل الوحيد لذلك، كما تتولى مديرية النزاعات ملازمة ومساعدة المديرية الجهوية أثناء قيامها بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا، وذلك بالنسبة لملفات القروض التي مستوى تفويضها تابع لهذه الأخيرة والمستوى تفويض الوكالة.

-مديرية متابعة الالتزامات وتحصيل القروض المتعثرة :

يتمثل دور هذه المديرية في استلام ودراسة ملفات القروض المتعثرة التي لم تنجح فيها المرحلة الودية ومرحلة ما قبل النزاعات في تحصيل القرض واقتراح أي إجراء ودي إضافي يمكن أن يعطي ثماره، مع إبداء رأي خاص بها حول الملف المتعثر ما إذا كان سيتم تحصيله وفقا لمرحلة النزاعات وهذا لأجل وضعه تحت تصرف لجنة تحصيل القروض المتعثرة التي تتولى اتخاذ قرار ذلك.

-لجنة تحصيل القروض المتعثرة:

يجتمع أعضاء هذه اللجنة كل ثلاثي لأجل دراسة النتائج المرتبطة بالتحصيل الودي للقرض المتعثر والوقوف على مدى فعاليتها، ومن تم اتخاذ قرار نهائي حول انتقال الملف إلى المرحلة النزاعية وذلك أيضا بالنظر إلى الوضعية المالية للمؤسسة المتعثرة.

2-/- الخطوات المتبعة لإدارة القروض المتعثرة المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري:

ندرج مراحل تحصيل القروض المتعثرة التي تتبعها هياكل البنك الوطني الجزائري المتدخلة في مسار التحصيل في الجدول الآتي، علما أن هذه المراحل يقوم بها شخص مكلف بالتحصيل مستقل عن الشخص الذي قام بدراسة ملف طلب القرض:

الجدول (7-3): يوضح المرحلة الودية لتحصيل القروض المتعثرة.

المرحلة الودية	مراحل تحصيل القروض
-المراقبة الدورية لجدول اهتلاك القرض الخاص بالزبون عن طريق استخدام النظام الآلي الخاص بالبنك. -تحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالشهر(وذلك بالنسبة لجميع الزبائن). -إعلام الزبون بالقسط الذي سيستحق ودعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد، سواء باستخدام الهاتف أو بمراسلة تتضمن الإشارة إلى المبلغ وتاريخ استحقاقه والمدة المتبقية لاستحقاق القسط.	ما يجب القيام به قبل أجل استحقاق القرض:
في حالة ما إذا لم يتجاوب الزبون مع دعوة البنك للسداد وعند حالة تسجيل النظام الآلي الخاص بالبنك لحالة عدم سداد الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بما يلي: -إرسال للزبون "رسالة تذكير" تتضمن تاريخ استحقاق القسط المستحق؛ والمهلة الزمنية الممنوحة لسداد مستحقاته وهي محددة بـ 08 أيام من تاريخ استلامه لهذه الرسالة. -في حالة عدم تجاوب الزبون، يتولى المكلف بالتحصيل ببرمجة زيارة للمقر الاجتماعي للزبون. هدف الزيارة هو تشخيص الصعوبات التي تواجهه ومحاولة إيجاد حلول ودية معه لتحصيل المستحقات ويقوم عندها البنك بتحرير ملخص حول الزيارة التي قام بها. إن المدة اللازمة للقيام بالزيارة الميدانية هي 30 يوما من تاريخ تسجيل حساب الزبون لقسط غير مستحق. وأن المدة اللازمة للقيام بكل هذه الأنشطة لا يجب أن تتجاوز 90 يوما.	ما يجب القيام به عند وصول أجل الاستحقاق

الجدول (8-3): يوضح مرحلة النزاعات لتحصيل القروض المتعثرة

مرحلة النزاعات	مراحل تحصيل القرض
يتم اللجوء إلى المرحلة القانونية في حالة عدم نجاح المراحل السابقة	

-المراسلات:

يقوم البنك بمراسلة العميل للاستعلام عن وضعية المدين المالية التي تسببت عن عدم وفائه بتسديد الدين وكذا البحث عن حلول ودية إذا استجاب إلى دعوة البنك، وفي حالة عدم استجابة العميل يستوجب على البنك الانتقال إلى مرحلة الاعذارات.

-الاعذارات:

يتوجب إعدار المعني بالأمر مرة ثم مرتين برسالة عن طريق البريد نذكر فيها المعني بوجوب تجسيد الدين العالق في ذمته، ونذكره ببنود الاتفاقية المبرمة بينه وبين البنك، ونخص البند الذي يقوم البنك إلى اللجوء للعدالة في حالة عدم استجابة المعني مع إمهاله مهلة 15 يوما للتسديد. وفي حالة عدم استجابة المعني للاعذار الثاني يوجه له إعدار ثالث عن طريق محضر قضائي مع إمهاله مهلة 08 أيام للتقرب من البنك لتسديد الدين.

-حجز ما للمدين لدى الغير:

في هذه المرحلة يخصص البنك طلبات الحجز ما لمدينهم عند أحد فروع أو البنوك الأخرى، والتي موضوعها حجز أموال مدينهم بقيمة الدين المتعثر العالق لديهم، التي يمكن أن تكون في حساب مفتوح لدى أحد هذه البنوك، مع التوضيح بدقة المعلومات الأساسية للمدين، هو التأكد المسبق من وجود أموال وممتلكات أخرى قابلة للحجز وذلك قبل المباشرة في تثبيت الحجز أمام العدالة. وهنا يكون رد البنوك وفق الحالات التالية:

-المبالغ المالية المجمدة تغطي الحق الذي على العميل في البنك فإن الوكالة تقوم بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى البنوك الجزائرية، لتحرير العريضة اللازمة لتحرير هذه المبالغ مع التجميد.
-حساب العميل ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به، فإن الوكالة تقوم بمتابعة ومراقبة تغير الرصيد إلى مستوى المبالغ المطالب بها وهذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة إلى البنوك الزميلة.
في حالة عدم وجود رصيد وعدم نجاح عملية حجز ما للمدين لدى الغير يلجأ البنك إلى عملية تحيين الضمانات.

كما يلجأ البنك في حالة عدم نجاح عملية تحيين الضمانات إلى القيام بإرسال إلى المركز الوطني للسجل التجاري والمحافظة العقارية للتعرف على أملاك المدين المادية والعقارية ، لأجل طلب حجزها تحفظيا لدى العدالة.

-تحويل الدين إلى حساب التعثر وتخصيص احتياطات مالية.

بعد أن ترسل ملفات الزبائن إلى اللجنة المختصة بدراسة ملفات العملاء المتعثرين والتي تقع على مستوى المديرية الجهوية ، تقوم هذه اللجنة بدراسة ملفات العملاء وتحدد لهم مؤونة وفق 3 نسب معينة: 20% وهي مؤونة تكون للحقوق ذات مشكل وتضع في حساب عدم التسديد. 50% وهي مؤونة تكون للحقوق الجد خطرة وتضع في حساب التعثر في انتظار التسديد. 100% وهي مؤونة تكون للحقوق المعدومة وتضع في حساب التعثر.

-المعالجة القضائية:

يقوم البنك بتحويل ملف العميل إلى القضاء لاستصدار أحكام استرداد الدين بطريقة بيع العتاد المرهون أو الاستحواذ على الأموال المحجوزة لدى البنوك الأخرى، ويقوم بذلك مكلف يحدده البنك ويكون ذلك عن طريق رسالة تكليف يقدمها البنك للمكلف بذلك. حيث يقوم بهذه العملية شخص أو محامي البنك المكلف بذلك، حيث يجب أن يكون مصحوب بالوثائق التالية:

- 1-نسخة عن اتفاقية القرض.
- 2-نسخة عن جدول الاستهلاك.
- 3-نسخة عن سندات الأمر.
- 4-نسخة عن كشف الحسابات.
- 5-نسخة عن الاعذارات.

-تحويل الملف لتعويض الدين من طرف صندوق الضمان:

بعد صدور حكم قضائي يقوم البنك بتحويل ملف العميل إلى صندوق الضمان من أجل المطالبة والتعويض بنسبة 70% من مبلغ القرض الذي استفاد منه العميل. حيث يجب على البنك أن يقدم لصندوق الضمان كل من:

الاعذارات، جدول إهلاك القرض، وثائق التأمين.....الخ، من أجل الاستفادة من التعويض. إلا أن هذا التعويض من طرف صندوق الضمان للبنك يكون عن طريق ضمان بالاسترجاع يطلبه صندوق الضمان من البنك. إن البنك لا يتوقف عن مطالبة عميله بتسديد مبلغ القرض بل يبقى يطالبه بمبلغ القرض، سواء تعلق الأمر بالنسبة المعوضة من طرف صندوق الضمان 70% أو النسبة المتبقية 30% .

خلاصة الفصل

لا يمكن ضبط الحجم الحقيقي للقروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر, كما أن أسباب تعثر القروض البنكية في البنوك الجزائرية تعود بدرجة كبيرة إلى المقترضين سواء بسبب فشل المشاريع الممولة وإفلاسها أو بسبب الامتناع عن السداد خاصة فيما يتعلق بقروض الاستغلال وكذا القروض الموجهة لفئة الشباب في إطار التمويل الثلاثي (ENJEM ; CNAC ; ANSEJ), والتي لا تراعي فيها الدراسة الائتمانية الدقيقة لملف القرض والضمانات والتأكد من أهلية ومصادقية المقترض .

هذا الأمر لا ينفي مسؤولية البنوك العمومية لتعثر جانب كبير من القروض القصور المتابعة المستمرة والدورية للمشاريع بعد مرحلة التمويل , واضعف الدراسات الائتمانية وقصور الضمانات , وكذا ضعف عمليات التحصيل والمعالجة لغياب الجدية والشفافية والعراقيل القانونية .

الخطمة

خاتمة

لقد كان هدفنا من هذا البحث هو إظهار خطورة ظاهرة القروض المتعثرة التي تعتبر من أهم الظواهر الخطيرة التي تمس الاقتصاد المعاصر خاصة ، لذا البنوك التجارية الجزائرية التي تعددت أشكالها ووظائفها وتوسعت في الخدمات التي تقدمها في ظل بروز معالم اقتصاد جديد عرف باقتصاد السوق ، فكان إلزاما عليها أن تتأقلم مع متطلباته .

ونتيجة لهذا يمكن تعريف القروض المتعثرة بأنه القرض الذي توقف العميل عن سداد أصل الدين أو فوائده أو كلاهما معا وذلك لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه تكون غير كافية لسداد تلك الالتزامات ، ولا تكون الضمانات التي يملكها البنك عالية الجودة وقابلة للتسبيل في الأجل القصير لتغطي كامل قيمة القرض وفوائده .

أن القروض المتعثرة ، قضية تحتاج إلى زيادة الجهود الفكرية والعلمية لانجاز مهمة إدارتها ، وهي عملية تتعدى نطاق البنوك ، المقترضين الخ ، حيث تحتاج إلى تكامل الأبعاد والجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة ومحقة لأهدافها .

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع إدارة القروض المتعثرة ارتأينا تزود بمعلومات أكثر واقعية وتطبيقية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية ، على الرغم من جميع الإجراءات والتعديلات التي عرفتها الأنظمة البنكية في الجزائر إلا أن مشكلة القروض البنكية المتعثرة لم تخص بالاهتمام اللازم من قبل السلطات المعنية ، حيث اقتصر حلولها لهذه المشكلة على إنشاء صناديق ضمان للقروض يمكن من خلالها نقل القروض المتعثرة إلى هذه الصناديق التي تتكفل بتمويل البنوك التجارية بشكل مؤقت إلى حين التحصيل الفعلي لهذه القروض من المدينين الأصليين وهو ما يمكن اعتباره بالعلاج الغير الحقيقي لان البنك يبقى مطالب برد المبالغ لصندوق الضمان .

وتم الوصول من خلال الدراسة التطبيقية إلى أن جزء كبير من القروض البنكية المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري موجود على مستوى البنوك العمومية ، كما توصلنا إلى أن أسباب تعثر القروض فيها يعود بدرجة كبيرة إلى المقترضين ، سواء بسبب فشل المشاريع الممولة وإفلاسها أو سبب الامتناع على السداد خاصة فيما يتعلق بقروض الاستغلال وكذا القروض الموجهة لفئة الشباب في إطار التمويل الثلاثي (Angem – Anseh – Cnac) والتي لا تراعي الدراسة الائتمانية الدقيقة ملف القرض والضمانات والتأكد من أهلية ومصادقية المقترض ، هذا الأمر لا ينفي مسؤولية البنوك العمومية في تعثر جانب كبير من القروض لقصور المتابعة المستمرة والدورية للمشاريع بعد مرحلة التمويل ولضعف الدراسات الائتمانية وقصور الضمانات ، وكذا ضعف عمليات التحصيل والمعالجة لغياب الجدية والشفافية والعراقل القانونية .

نتائج اختبار الفرضيات:

بناء على نتائج الدراسة الميدانية ، تم اختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى : تساهم العوامل والمؤشرات المتعلقة بالبنك في تعثر القروض البنكية ، إن عدم دقة البنوك التجارية في الدراسات الائتمانية أو في تقدير الضمانات بالإضافة إلى غياب التقييم المستمر لها ومتابعتها يساهم في تعثر القروض البنكية ، كما أن تدخل المستويات الإدارية العليا في

قرارات التمويل وتغليب الأهداف الاجتماعية في البنك وعدم كفاية الموظفين المكلفين بالائتمان يعد من أكثر العوامل المساهمة في تعثر القروض البنكية ومن خلال هذا تم إثبات صحة الفرضية . بالنسبة للفرضية الثانية: تساهم المعالجة البنكية في تخفيض القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر , هذه الفرضية صحيحة وتم إثباتها من خلال الدراسة التطبيقية , حيث ان صناديق ضمان القروض البنكية تساهم في تخفيض حجم القروض المتعثرة في البنوك التجارية عن طريق إعادة تمويلها , كما أن عملية إعادة الجدولة ساهمت في تخفيض القروض المتعثرة , بالإضافة إلى ذلك توجد العديد من الطرق الودية التي تساعد البنوك التجارية على استرجاع أموالها ومنها امتياز حجز وتخصيص ممتلكات المدين لصالح البنك الدائن , بالإضافة إلى الطرق الجبرية عن طريق اللجوء الى القضاء حتى وان كانت فيها العديد من العراقيل والصعوبات . بالنسبة للفرضية الثالثة : مشكلة القروض المتعثرة لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية , إن تحرير الخدمات المالية وتنويع الأنشطة البنكية وغيرها جعل من البنوك التجارية عرضة للمخاطر من أهمها ظاهرة تعثر القروض , كما أن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها , وفي الأخير توصلنا إلى عدم إثبات الفرضية .

نتائج الدراسة :

- نستطيع القول أن هذه الدراسة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج , يمكن إجمالها في:
- يتمثل التعثر في إدخال العميل المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك , ومن ثم وجب على البنك ان يتأكد من أن الشروط الواردة فيه تضمن له كل حقوقه .
 - القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا , ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان .
 - حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.
 - إن أسباب التعثر بصفة عامة ترجع إلى التوسع في منح القروض , مع عدم الالتزام بالضوابط البنكية السليمة خاصة من اجل جلب المزيد من العملاء , كما أن الأسباب منها ما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو راجع إلى الظروف العامة .
 - إن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها .
 - القروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية في عمله .

الاقتراحات :

نلخص هذه الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة في :

- 1 - ضرورة الاهتمام باستقرار النظام المالي المصرفي والذي يتطلب تقوية نشاط الرقابة البنكية ووضع أجهزة خاصة تراقب عمل البنك وتسهر على احترامها للقواعد والمعايير الاحترازية البنكية وتسيير ومتابعة المخاطر التي تتعرض لها وخاصة تعثر القروض البنكية , فعند حدوث التعثر هناك إجراءات علاجية تلجأ إليها البنوك وتختلف من حالة إلى أخرى لهذا وجب قبل اتخاذ هذه الإجراءات القيام بدراسة شاملة للقرض المتعثر وتشمل هذه الدراسة تحليل مفصل لأسباب التعثر ومدى إمكانية مساعدة العميل المتعثر على تجاوز مشاكله واستعادة نشاطه , وصولا في النهاية إلى الإجراءات القانونية لتحصيل القروض .
- 2 - على اعتبار أن أفضل الطرق لتجنب مخاطر تعثر القروض البنكية هي الوقاية منها , يجب ان تحرص البنوك على انتهاج سياسات ائتمانية سليمة عند منح القروض , ويتحقق ذلك بالدراسة الدقيقة والوفائية لملف القرض في البداية والمتابعة المستمرة للمشروع الممول قبل دخول القرض في مرحلة التعثر, فوجود نظام مدعم لمتابعة القروض يحقق كثيرا من نسبة القروض المتعثرة , وقد يسمح ذلك باكتشاف التعثر في وقت مبكر وبالتالي إمكانية تفاديه.
- 3 - إنشاء مؤسسات أو صناديق خاصة تمويل بمشاركة كبار المستثمرين في المقابل استفادتهم من امتيازات ضريبية وجمركية تنوب محل البنوك في مهمة الاشتراك في تمويل المشاريع الموجهة لدعم الشباب في إطار (Cnac – Ansej – Angem) ويكون هذا التمويل بصيغة القرض بالإيجار Crédit leading الذي نعتبره الأكثر أمانا لمثل هذا النوع من المشاريع .

أفاق الدراسة :

تم من خلال هذه الدراسة لإبعاد مشكلة القروض البنكية المتعثرة وإدارتها في البنوك الجزائرية ومحاولة إيجاد حلول ناجحة لهذه المشكلة , ويبقى الموضوع واسع ويحتاج إلى دراسات أخرى لمختلف المتغيرات المحيطة بالموضوع , ومن ثم نقترح المواضيع التالية :

- دور أنظمة الإنذار المبكر في تخفيض القروض البنكية المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر.
 - قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية .
 - دراسة تحليلية لتعثر القروض البنكية الموجهة لدعم وتشغيل الشباب.
- وفي نهاية البحث نأمل بان نكون قد تعرضنا بالشكل والمنهجية التي تساهم ولو بشكل بسيط في إظهار إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية والاستفادة منها .

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب:

- أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية "الملامح الأساسية لإتقان بازل 2 والدول النامية" صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، مصر، 2005.
- سمير عبد الحميد و رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار النشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر.
- شقيري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- طارق عبد العال حماد، إدارة البنوك المعاصرة، دار الجامعية، مصر، بدون سنة نشر.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد، المصارف الشاملة و ادارتها. حديث اليات الجهاز المصرفي، لتكييف مع اتفاقيات تحرير تجارة والخدمات المحلية المصرفية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد 02، المجلد 21، مصر، 2003.
- علاء الدين جبل وآخرون، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد (31)، (95)، 2009.
- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- محسن احمد الحضيرى، الديون المتعثرة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1997.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1999.
- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في ادارة المخاطر: الهندسة المالية باستقدام التوريق والمشتقات المالية مكتبة الإسكندرية بدون سنة نشر.
- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، 2005.

الرسائل والمذكرات:

- إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجا)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007 .
- بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في دراسة تحليلية، بحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
- جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين) دراسة تطبيقية(، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010 .
- حسام عطية عبد المقصود، أثر المخاطر المصرفية على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002 .
- دراسة ميدانية مقدمة من طرف الطالبة : بن شنة فاطمة في إطار مذكرة ماجستير بعنوان إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، جامعة ورقلة، 2009 .
- دعاء محمد زائدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 .
- رمضاني زينب، واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية -دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012 .
- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
- فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009 .
- محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي: نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006 .
- محمود السيد أبو الغيث إسماعيل، نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة. دراسة تحليلية لسياسات المصارف، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002 .

ملتقيات , مؤتمرات , مجلات , مداخلات علمية .

الشريف ربحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية – من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012 .
صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، الأردن، 2009 .
صلاح الأمين أخضر، السلامة المصرفية والوساطة المالية (بنك الادخار نموذجا)، مجلة جامعة شندي، العدد 10، 2011.

عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخله حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009.

عبد الناصر سيد درويش، إطار مقترح في إستراتيجيات تخطيط وتدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية، مداخله مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول "إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية؛ جامعة اليرموك، الأردن

عبد محمود حميدة خلف، اطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الاثمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي .المصري.مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، بنها مصر، 2002 .
علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح (العلوم الإنسانية)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، مجلد 25، 2011 .
محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق لتطبيق مقررات بازل 3 ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، 19-21 ديسمبر 2011 ، الدوحة دولة قطر

محمد عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية 1426.

مفيد الظاهر وآخرون، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، المجلد 21، (02)، 2008.

نضال العريبي، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية اقتصاد، جامعة دمشق، المجلد 23، 2007 .

القوانين والمراسيم

بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
صندوق النقد العربي، الملامح السياسية لاتفاق بازل و الدول النامية .ابو ظبي، سبتمبر، 2004 .
المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم 134-04 المؤرخ في 19/04/2004، مبلغ القرض تسدد مرة واحدة عند منح الضمان.

المادة 143 من قانون النقد والقرض "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المحالفات المثبتة".
محمد يحيى النادي، معالجة الديون المتعثرة. البنك المركزي، المعهد المصرفي، ماي، 2002.
مركز البحوث الاقتصادية، المعالجة المصرفية للديون المتعثرة المسببات والآثار. بنك مصر، العدد، 12، فبراير 2002.

مواقع انترنت

<https://www.fgar.dz>.
WWW.mdipi.gov.dz/?cgci
www.srh-dz.org .

باللغة الفرنسية

Henri Jacobet Antoine Sardi, Management des risques bancaires .
G.Cuvittar & MA.Amazith: Audit et inspection bancaire- Extrait -, Revue SNC, N°14,1997
Joël Bessis, Risk Management in Banking , 2nd Edition, wiley-Sons, 2002

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية إدارة القروض المتعثرة , واهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات البنكية في القطاع المصرفي الجزائري , وعلى هذا الأساس تم اختيار البنوك الجزائرية للدراسة من اجل الوصول إلى أهم الخطوات المستخدمة لإدارة القروض المتعثرة , مستعملين في ذلك المنهج الوصفي للجانب النظري , والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي .
وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم أسباب التعثر هو السياسة المنتهجة من طرف الدولة في منح القروض , وعدم الكفاءة الإدارية للمقترض , وفشل المشروع الممول .
الكلمات المفتاحية

التعثر المالي , إدارة القروض المتعثرة , مخاطر القروض , العميل , مخاطر عدم التسديد .

Résumé

Le but de cette étude est de gérer les prêts non performants et les facteurs les plus importants affectant la faillite des banques dans le secteur bancaire algérien. Les banques algériennes ont été sélectionnées pour étudier les étapes les plus importantes de la gestion des prêts non performants. Du côté de l'application. L'étude a conclu que les principales causes de défaut étaient la politique d'octroi de prêts de l'État, l'inefficacité administrative de l'emprunteur et l'échec du projet financé.